

أزمة السعر العادل!

قبل التنظيم، حيث كان في السابق من يدير أصول هو من يصدر التوصيات ويحدد السعر العادل.

ثمة أضلاع أساسية تحتاجها أسواق المال حتى تكتمل الصورة باحترافية ويكتمل المشهد المؤسسي وتتواصل زيادة الجاذبية أكثر.

بعض الأسهم تستمد جاذبيتها وبريقها وتجذب السيولة من أسهم ممتازة أو مليئة اعتماداً على قوة الأداء وتماسكه ومعدلات الدوران، في حين أن هناك أسهم تقف على استثمارات صلبة مدرة وأرضية صخرية لا تؤثر فيها أي تداعيات وبالرغم من ذلك فاقدة لمستوى السعر العادل أو حتى قريب منه.

صانع السوق مشئت بين التزامات، وعملاء لا يرغبون في توفير سيولة كبيرة وكافية أو حتى كميات أسهم كبيرة، والعبء الأكبر عليه أيضاً يتمثل في القدرة على تحقيق سائلة للسهم وفي ذات الوقت السعر العادل، وهو أمر خارج قدرات صناع السوق، في ظل محدودة وتكشف من بعض العملاء.

غياب الصناديق الجامبو المؤسساتية طويلة الأجل أحد أبرز الأسباب، والأهم هو غياب شركات الأبحاث المحترفة المرخص لها ذات الاستقلالية التامة المجردة من المصالح، التي يمكن أن تُصدر توصيات مدعمة بالأرقام، حيث أن معظم التوصيات عابرة للحدود وتأتي من الخارج، فيما السوق المحلي لا يزال يفتقر لهكذا ترخيص منذ فوضى ما

في الأسواق المالية أزمة صامته تبحث عن حل، لكنها لم تجده حتى الآن برغم كل المساعي والمحاولات وهي أزمة "السعر العادل". ليس سراً أن كثير من الشركات العائلية الناجحة تتردد في الإقبال على إدراج أسهمها بسبب السعر العادل أو تقييم السوق لسعر السهم بأقل من قيمته.

أزمة السعر العادل يجب أن تطرح للنقاش، خصوصاً وأن الفجوات الكبيرة بين السعر العادل والسعر السوقي، في بعض الحالات قاسية أو ظالمة، بالذات في الأسواق التي يقودها مضاربون وكفتهم أرجح على صعيد «الحرفية والمرونة»، وأعلى من باقي أضلاع المتداولين في السوق، سواء محافظ أو صناديق أو أفراد وربما حتى المؤسسات».

أرض أرجان البدع بقيمة 39.117 مليون دينار في مزاد علني

العائد السنوي وفق القيمة الإيجارية إلى سعر البيع 5.751%

السنوية لقطعتي الأرض هي 2.250 مليون دينار وتزايد كل 6 سنوات.

يشترط للمنافسة على المزاد سداد خمس الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، وبموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل، ويجب على من يعتمد القاضي عطاء أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد، فإن لم يودع من اعتمد عطاء الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة وعلى أساس الثمن الذي رسا به البيع، وفي جميع الحالات يتحمل الراسي عليه المزاد رسوم نقل الملكية وتسجيل ومصرفات إجراءات التنفيذ.

وفقاً لسعر الإيجار السنوي البالغ 2.250 مليون دينار على أساس سعر البيع البالغ 39.117 مليون دينار، فإن العائد السنوي على الاستثمار 5.751%.

تم تحديد يوم الأربعاء 22 يوليو المقبل لبيع عقار عبارة عن أرض منتجع أرجان البدع «الرمال سابقاً»، حيث تشمل عملية البيع الأرض فقط دون المباني المقامة عليها.

وتم تحديد سعر مبدئي بقيمة 39.117 مليون دينار كويتي، حيث يقع العقار على البحر مباشرة.

ووفق البيانات والتفاصيل المحيطة بالعقار، يوجد عقد استثمار مؤرخ في 22 أكتوبر 2017، وعليه قام الطرف المستأجر خلال مدة سريان العقد باستغلال قطعتي الأرض في إنشاء منتجع سياحي يضم فنادق ومنشآت ومشروعات تجارية بعدة ملايين تتطلب استمرار بقاءه بالأرض المستأجرة لما بعد تاريخ انتهاء مدة عقد الإيجار الحالي والساري حتى 31 ديسمبر 2023، وأحقية الطرفان في إبرام عقد آخر قبل انتهاء العقد الحالي ليبدأ سريانه من 1 يناير 2024 ولمدة 25 عاماً، ونص البند الثالث على أن تكون القيمة الإيجارية



مشاهد سعرية في بورصة الكويت

م	السهم	سعر إغلاق أمس - بالفلس
1	المشاريع	78.3
2	بنك برقان	185
3	البنك الدولي	258
4	البنك الأهلي	263
5	بنك الخليج	354
6	بنك وربة	280
7	الأنظمة الآلية	737
8	وربة كابيتال	750
9	ترولبي	910
10	ديجتس	1740

بدأت رحلة بيع أسهم أحد كبار ملاك «أسيكو»

أسيكو
ACICO

على أي كمية لأي طرف يرغب في الشراء، لكن هناك إطار عام مهم في تلك الصفقات وهو عدم البيع، ما يعني أن المستهدف نوعية مستثمرين طويلي الأجل. وأغلق سعر السهم أمس عند 490 فلساً بفارق 110 فلس عن سعر تنفيذ الصفقة الخاصة عند مستوى 380 فلساً، ما يعني أن المشتري لديه هامش ربحي 110 فلساً بنسبة 28.9% تقريباً.

كما سبق وأشارت الاقتصادية عن بيع حصة استراتيجية في شركة صناعية، فقد بدأت عملية بيع الكمية بالتجزئة. أمس تم الإفصاح عن بيع ما نسبته 1.706% من إجمالي حصة أحد كبار الملاك بواقع 1.370 مليون سهم من إجمالي 80.276 مليون سهم موضوعة على سكة البيع. وفقاً للكميات التي تم البدء بها، لا يوجد تحفظ

النصف الأول 2026...

وداعاً بتحدياته وتداعياته صفحة جديدة تختصر نشاط العام كاملاً

تقييم المستثمرين
لنتائج وحصاد
النصف الأول
سيتجاوز الأرقام

جلسة ما قبل
الإقفال تحصد
مكاسب بقيمة
348.2 مليون دينار

كتب محمود محمد:



الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0.08% و 3.07% على التوالي .
ودعم نشاط الجلسة أمس ارتفاع 6 قطاعات بقيادة قطاع التأمين بنحو 27.43%، وهو من القطاعات الراكدة التي تتحرك موسمياً ، فيما تراجع 6 قطاعات في مقدمتها السلع الاستهلاكية بـ 2.50%، واستقر قطاع منافع .
وتصدر سهم «أسيكو» نشاط الأسهم على مستوى السيولة بقيمة 7.73 مليون دينار، وذلك عقب إصدارها تعقيب بشأن تداول السهم بصورة غير اعتيادية.

52.632 مليار دينار كويتي بارتفاع 0.67%، فيما تراجعت خسائر القيمة السوقية من بداية العام لتصل إلى 1.69% فقط.
أمس تحسنت مؤشرات البورصة بشكل جماعي، وارتفعت قيمة التداول بنسبة 11.2% لتصل إلى 69.056 مليون دينار، فيما ارتفعت كمية الأسهم المشمولة بالتداول 8% والصفقات ارتفعت هي الأخرى بنسبة 27.5%.
وارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.16%، ونما ” المؤشر العام“ بنحو 0.65%، كما صعد مؤشر السوق

اليوم يسدل السوق الستار على النصف الأول من 2026 والذي شهدت فيه أربعة أشهر تقريباً تحديات وتداعيات جيوسياسية، من أكبر سلبياتها هو قربها الشديد وتداعياتها المباشرة على أعمال وأنشطة اقتصادية عامة مثل تصدير النفط، وبالتبعية تأثيرات نفسية واجهت المستثمرين بشتى شرائحهم، لكن كما سبقت الإشارة إليه ”رب ضارة نافعة“، حيث تمثل بعض الأزمات والتحديات اختبارات ضغط للشركات تجعلها تراجع أوضاعها إجبارياً وتعيد حساباتها، وتختبر حتى مجالس الإدارات والأجهزة التنفيذية، وتكشف القدرات على إدارة الأزمات.
بعيداً عن حسابات الأرقام والأرباح، يجب على كافة الكيانات والمؤسسات إعادة مراجعة المرحلة والاستفادة من تجاربها، ومراجعة خطط الطوارئ البديلة والاستثمارات القائمة وقدراتها على تحقيق أرباح وعوائد في كل الظروف، وكذلك سائليتها وكفاءة الإدارة سواء عن بعد أو قرب.
الأزمة يجب أن تكون كلها دروس، والشركات الكفؤة تحول التحديات إلى فرص، فيما الشركات الطفيلية التي لا ترقى أن تكون مؤسسات وتدار بمؤسسية ليست جديرة بثقة المستثمرين، عكس كيانات وشركات ومجاميع قائمة على استثمارات صلبة في قطاعات دفاعية مرنة ونماذج أعمال متقدمة متناغمة مع تحديات وتطلعات الفرص.
مشهد النصف الأول بالأرقام سيكون بمثابة تقرير وكشف حساب مختلف عن كل الفترات المالية السابقة التي تعرضت لمختلف الأزمات، وستكشف تلك النتائج أيضاً أثر التابع والزميل، الذي يجب ألا يكون بالعدد بل بالنوع والجودة.
كافة مجالس الإدارات عليها مسؤوليات جسيمة تجاه المساهمين والمستثمرين، ويجب استغلال تلك الثقة وترجمتها لعامل إيجابي جاذب للمستثمرين للتمسك بمراكزهم الاستثمارية لترسيخ النهج الاستثماري طويل الأجل، بدلاً من سعيهم وراء مجاميع مضاربة تنهافت عليهم «كوقود»، وفي نهاية المطاف هذه الممارسة تخلق سمعة سيئة وسلبية للسهم نتيجة الفورات السعرية العالية ثم التراجعات والانهيئات الحادة.
أمس حصد السوق مكاسب سوقية بلغت 348.2 مليون دينار، في جلسة نشطة وإيجابية مدفوعة بشكل كبير وذات صلة بإغلاقات بعض الأسهم وتعديل مستويات سعرية لتقليص وتقليل حجم الخسائر قدر المستطاع .
في جلسة أمس أغلقت القيمة السوقية عند مستوى

إفصاحات البورصة

«أسيكو»: مفاوضات هيكله الديون في المراحل النهائية

أصدرت شركة أسيكو للصناعات تعقيباً على تداول سهم الشركة بصورة غير اعتيادية الأحد؛ وذلك رداً على البريد الإلكتروني الوارد من بورصة الكويت. وأشارت «أسيكو» إلى أنه لا توجد لديها أي تطورات جوهرية أو معلومات داخلية مكتملة تستوجب الإفصاح؛ وذلك بخلاف ما سبق الإفصاح عنه، مبينة أن هناك مفاوضات وإجراءات لا تزال جارية وقد بلغت مراحلها النهائية فيما يتعلق بتعديل اتفاقية إعادة هيكلة المديونية مع أحد البنوك الدائنة المحلية. وذكرت أن تلك الاتفاقية التي سبق للشركة الإفصاح عنها، مبينة أنه وحتى تاريخه لم يتم إبرام الاتفاقية المعدلة بشكل نهائي. وأكدت «أسيكو» الحرص على الالتزام بجميع القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال، وبورصة الكويت، مبينة أنه في حال استجد أي أمر جوهري أو تبين للشركة أي أسباب أو معلومات تستوجب الإفصاح، فسيتم الإفصاح عنها فوراً وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها. يُشار إلى أن الشركة قد أعلنت بالفترة الأخيرة موافقة مجلس إدارتها على الدخول في اتفاقية تسوية وتنظيم سداد مديونية بـ25.11 مليون دينار مع أحد البنوك الدائنة، وتوقيع عقد التسوية أمام كاتب العدل.

«معادن»: تمديد تسهيلات بقيمة 10 ملايين دينار

وافق مجلس إدارة شركة المعادن والصناعات التحويلية بالتميرير على التوقيع على عقد تمديد قرض تسهيلات ائتمانية قابل للتحويل إلى أسهم عادية (العقد أو القرض)؛ لتبلغ قيمة أصل القرض كحد أقصى مبلغ 10 ملايين دينار. سيتم التمديد لمدة سنة واحدة تنتهي في 12 أبريل 2028، قابلة للتمديد لمدة أخرى بناءً على رغبة المقرض. ولفتت بيان الشركة إلى أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي حالياً على المركز المالي. يُشار إلى أن مجلس إدارة «معادن» قد وافق في منتصف أكتوبر الأول 2025 بالتميرير على توقيع عقد تمديد القرض إلى 12 أبريل 2027، قابل للتمديد لمدد أخرى؛ وذلك بعد أن وافقت الجمعية العامة للشركة في يونيو 2020 على عقد تلك التسهيلات الائتمانية بحد أقصى 10 ملايين دينار.

«ألف طاقة» تدخل في شراكة مع «كيلتون»

والإدارة التنفيذية لاستكمال الإجراءات اللازمة لإبرام العقد. وأوضحت أن الشراكة تستهدف تقديم خدمات الهندسة الرقمية والحوسبة السحابية وتقنيات الذكاء الاصطناعي لمشغلي قطاع الطاقة في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

وافق مجلس إدارة شركة العملية للطاقة «ألف طاقة» من حيث المبدأ على توقيع عقد شراكة مع شركة كيلتون للخدمات التقنية (kellton)، المتخصصة في الهندسة الرقمية والذكاء الاصطناعي. المجلس فوض رئيس مجلس الإدارة

«أسيكو»: صفقات خاصة على 1.370 مليون سهم بقيمة 520.6 ألف دينار

وبلغت قيمة الصفقة الثانية 311.6 ألف دينار كويتي لـ820 ألف سهم، وبنفس سعر السهم المذكورة بالصفقة الأولى. واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «أسيكو» المصدر والمدفوع يبلغ 33.34 مليون دينار موزع على 333.38 مليون سهم.

أعلنت بورصة الكويت إتمام تنفيذ صفقتين متفق عليهما بكمية 1.370 مليون سهم بقيمة إجمالية تبلغ 520.6 ألف دينار على شركة أسيكو للصناعات. إجمالي قيمة الصفقة الأولى قد بلغ 209 ألف دينار لـ550 ألف سهم؛ إذ بلغ متوسط سعر السهم في الصفقة 380 فلس للسهم.



بورصات خليجية

«تاسي» يغلق متراجعا 1.06% وسط هبوط 3 قطاعات كبرى بقيادة البنوك والطاقة



حيث القيمة بنحو 315.66 مليون ريال رغم تراجعها بنسبة 0.75%، تلاه سهم أرامكو السعودية بسيولة بلغت 268 مليون ريال مع انخفاض السهم بنسبة 1.80%.

ومن حيث الحجم، كان سهم درب السعودية الأنشط بتداول 21.97 مليون سهم، مرتفعاً بنسبة 4.72%، تلاه سهم بان بتداول 18.71 مليون سهم.

وفيما يخص الأرقام القياسية للأسهم، أغلق سهم جي أي جي عند أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً بسعر 32.46 ريال، وفي المقابل، سجلت عدة أسهم مستويات متدنية، حيث أغلق سهم أملاك عند 8.82 ريال، وصالح الراشد عند 43.04 ريال، وأسمنت الجنوب عند 19.33 ريال، ومجموعة إم بي سي عند 23.06 ريال، وهي مستويات تمثل أدنى قيعان تاريخية لهذه الأسهم في السوق الرئيسية.

كما سجلت أسهم شاكر وبوان والكثيري وإكسترا وسليمان الحبيب ومرونة مستويات هي الأدنى لها في 52 أسبوعاً.

الارتفاعات بعد صعوده 1.36%، تلاه قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية بنسبة 0.85%، وارتفع قطاع الاتصالات بنسبة 0.49%.

أداء الأسهم

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم نسيج قائمة الارتفاعات بنسبة 10% ليغلق عند 29.48 ريال، كما صعد سهم الفخارية بنسبة 9.99%، وسهم المصافي بنسبة 9.97%، وارتفع سهم الأسماك بنسبة 9.95%، وصعد سهم البحر الأحمر بنسبة 4.20%.

وفي قائمة الأسهم المتراجعة، سجل سهم بان أكبر انخفاض بنسبة 7.31% ليصل إلى 2.03 ريال، تلاه سهم بترو رابغ بنسبة 4.71%، ثم كابلات الرياض بنسبة 4.49%، كما تراجع سهم مجموعة إم بي سي بنسبة 1.58%.

الأعلى نشاطاً

وتصدر سهم الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من

أنهى مؤشر السوق الرئيسية السعودي (تاسي) تعاملات جلسة الاثنين على تراجع نسبته 1.06%، ليفقد 115.52 نقطة هبط بها إلى مستوى 10,792.15 نقطة.

وشهدت الجلسة تراجع أسهم 148 شركة مقابل ارتفاع أسهم 110 شركات، وسط سيولة بلغت 4.38 مليار ريال ناتجة عن تداول 245.43 مليون سهم.

وافتح المؤشر الجلسة عند مستوى 10,905.52 نقطة، وبلغ أعلى مستوى له خلال التداولات عند 10,918.38 نقطة، قبل أن يتراجع إلى أدنى مستوياته عند 10,785.08 نقطة.

16 قطاعاً باللون الأحمر

وجاء هذا التراجع مدفوعاً بضغط بيعية على 16 قطاعاً أغلقت باللون الأحمر، بصدارة قطاع المواد الأساسية الذي هبط 1.92%، تلاه قطاع الطاقة بنسبة 1.79%، وهبط قطاع البنوك 1.19%.

وفي المقابل، سجل قطاع السلع طويلة الأجل أعلى

بورصة دبي تتراجع 0.4% وأبو ظبي تتراجع 41 نقطة

أسهم 53 شركة، وبقيت 15 شركة على ثبات. وأقل سهم أدنوك للغاز على انخفاض بنسبة 0.3% عند 3.43 درهم، وتداولات قاربت 20 مليون سهم، فيما ارتفع سهم أدنوك للإمداد والخدمات بنسبة 1% عند 5.99 درهم، وتداولات قاربت 29 مليون سهم.

وتراجع سهم رأس الخيمة العقارية بنسبة 2.7% عند 1.08 درهم، وتداولات قاربت 14 مليون سهم، فيما انخفض سهم الدار العقارية بنسبة 0.6% عند 8.46 درهم، وتداولات تجاوزت 7 ملايين سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم عنان للاستثمار، حيث انخفض بنسبة 0.8% عند 1.25 درهم، وتداولات تجاوزت 41 مليون سهم.

اتحاد إنبرجي القابضة (الخليج للملاحة سابقاً) بنسبة 4.7% عند 2.86 درهم، وتداولات تجاوزت 12 مليون سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم طلبات هولدينغ، حيث انخفض بنسبة 1.6% عند 1.22 درهم، وتداولات تجاوزت 24 مليون سهم.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، انخفض مؤشر السوق بنسبة 0.4% أو بـ 41 نقطة عند 9839 نقطة، وتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 909 ملايين درهم.

ومن أصل 96 شركة تم تداول أسهمها، ارتفعت أسهم 28 شركة، بينما انخفضت

أغلق مؤشر سوق دبي المالي أولى جلسات الأسبوع الحالي، على انخفاض بنسبة 0.4% أو 25 نقطة عند 5993 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 412 مليون درهم.

وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 14 شركة من أصل 53 شركة تم تداولها، بينما انخفضت 26 شركة، وبقيت 13 شركة على ثبات.

وأقل سهم إعمار العقارية جلسة على انخفاض بنسبة 0.5% عند 12.14 درهم، وتداولات تجاوزت 12 مليون سهم، فيما ارتفع سهم دو بنسبة 0.5% عند 11.54 درهم، وتداولات قاربت 4 ملايين سهم.

وارتفع سهم سلامة بنسبة 1.9% عند 0.770 درهم، وتداولات تجاوزت 3 ملايين سهم، فيما تراجع سهم

بورصات خليجية

أسهم دبي تتجه لأفضل أداء فصلي في عام مع انحسار المخاطر الجيوسياسية

ارتفاع المؤشر 11% الربع الثاني قلص معظم الخسائر من بداية 2026



ارتفعت أسهم 34 شركة من أصل 41 شركة مدرجة على مؤشر دبي خلال هذه الفترة.

قيادة الأسهم لمكاسب المؤشر

كانت "اتحاد أنيرجي القابضة" (Etihad Energy Hold-ing)، (المعروفة سابقا باسم «الخليج للملاحة القابضة»)، و«العربية للطيران» منخفض التكلفة أكبر المساهمين في مكاسب المؤشر، بعدما ارتفع سهم الأولى بنسبة 79% والثانية بنسبة 34%.

كما تلوح في الأفق مؤشرات على عودة بعض المصرفيين والتنفيذيين الوافدين، في حين تشير الأنباء إلى استئناف إيران للرحلات الجوية بين طهران ودبي.

يرى شما أن التوصل إلى هدنة دائمة، مصحوبة باستجابة قوية من السياسات المحلية، من شأنه أن يتيح لدبي استعادة جاذبيتها كوجهة جاذبة للأفراد ورؤوس الأموال. وأضاف: «إذا تحقق ذلك، فستوافر المقومات اللازمة لتعاف أكثر استدامة».

الصواريخ الإيرانية مكانة الإمارة باعتبارها الملاذ المالي الآمن في الشرق الأوسط.

قبل ذلك، كانت السوق تحقق مكاسب متواصلة على مدى خمس سنوات، مدعومة بتزايد تركز صناديق التحوط والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، مما عزز الطلب على الإسكان والخدمات الأخرى.

وصف دومينيك بوكور-إنغرام، مدير صندوق استثمار لدى «فييرا كابيتال» (Fiera Capital) في لندن، نظرتة طويلة الأجل إلى دبي بأنها «إيجابية للغاية».

مع ذلك، يرى أن موجة الصعود الحالية تمثل «رهانا ثنائيا احتمالات»، إذ تعتمد بدرجة كبيرة على ما إذا كان اتفاق السلام المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران سينجح فعلا في إنهاء الحرب. وأضاف: «كما أن السوق تعافت مع استمرار المحادثات الجارية، فقد تنعكس اتجاهاتها وتراجع بالسرعة ذاتها».

مع ذلك، جاء التعافي خلال الربع الثاني واسع النطاق، إذ

يتجه مؤشر أسهم دبي لتسجيل أفضل أداء فصلي له منذ عام، بعدما أدى إعلان هدنة للصراع بالشرق الأوسط لعودة المستثمرين إلى السوق التي كانوا قد هجروها إثر الهجمات الصاروخية الإيرانية التي قوّضت سمعة الإمارة كمركز للاستقرار.

ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنحو 11% خلال الربع الممتد من أبريل إلى يونيو، مما أدى إلى محو معظم خسائره المسجلة منذ بداية عام 2026.

على الرغم من أن هذا التعافي يوحي بأن المقومات الاستثمارية الأساسية لدبي لا تزال متماسكة، إلا أن السوق لا تزال تتداول عند مستويات أدنى بكثير مما كانت عليه قبل اندلاع الحرب في 28 فبراير، كما يرى العديد من المستثمرين أن هذا الانتعاش لا يزال هشاً.

انعكاس الصراع على الأسواق الإماراتية

قال صلاح شما، رئيس استثمارات الأسهم لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى «فرانكلين تمبلتون» (Franklin Templeton): «تأثرت الإمارات العربية المتحدة بشكل ملموس بهذا الصراع، وهو ما انعكس بوضوح على أسواقها».

وأضاف شما أن علاوة المخاطر بدأت تنحسر، لكنه يرى أن التعافي «مدفوع في الأساس بالسيولة، وأن السوق تستعيد توازنها أكثر من كونها تعكس ثقة قوية في التوقعات المستقبلية».

اتفقت الولايات المتحدة وإيران على وقف الهجمات المتبادلة قبل استئناف محادثات السلام هذا الأسبوع بشأن مضيق هرمز وقضايا أخرى، رغم أن الأوضاع لا تزال متوترة بعد تبادل الهجمات الأسبوع الماضي على السفن العابرة للممر المائي. في الوقت نفسه، تعارض ميليشيا حزب الله المدعومة من طهران اتفاقاً بين إسرائيل ولبنان لإنهاء الصراع بينهما.

تحديات تواجه دبي باعتبارها الملاذ الآمن

دخلت أسهم دبي، التي تعتمد بدرجة كبيرة على قطاعات السياحة والعقارات والخدمات المالية، منطقة السوق الهابطة في مارس بعد اندلاع الحرب، إذ هددت موجات

الأسهم القيادية تقود بورصة مسقط للارتفاع بنحو 0.87%

وكان القطاع المالي أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.09%، مع ارتفاع سهم الأنوار للاستثمارات القيادي بنسبة 3.66%، وارتفع سهم مسقط للتمويل القيادي بنسبة 1.52%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 9.64% إلى 181.71 مليون ورقة مالية، مقابل 165.73 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 6.23% إلى 53.51 مليون ريال، مقارنة بنحو 50.38 مليون ريال جلسة الأحد.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 42.85 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمة بنحو 15.43 مليون ريال.



ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الاثنين، بنسبة 0.87%؛ ليغلق عند مستوى 7,466.71 نقطة، رابحاً 64.06 نقطة عن مستوياته بجلسة الأحد. ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها قطاع الخدمات بنسبة 1.35%، مع صدارة سهم الشرقية لتحلية المياه للرابحين بنسبة 6.7%، وارتفع سهم اس ام ان باور القابضة القيادي بنسبة 6.7%.

وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم السوداني للطاقة على المتراجعين بنسبة 2.06%.

وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.54%، مع ارتفاع سهم جلفار للهندسة والمقاولات القيادي بنسبة 7.98%، وارتفع سهم ريسوت للأسمتنت القيادي بنسبة 4.97%.

بورصات خليجية

سوق البحرين يوقع اتفاقية لتحديث البنية التحتية لعمليات ما بعد التداول

المستقبل، وتعزيز سهولة الوصول إلى السوق، وترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز مالي إقليمي رائد يتمتع بالقدرة التنافسية.“

ولفت إلى أنه من خلال هذه المبادرة، تواصل بورصة البحرين تعزيز جاهزيتها لتلبية الاحتياجات المتنامية والمتطورة لمختلف المشاركين في السوق؛ بما يسهم في دعم أهداف التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين.“

وعلق ماغنوس هاغليند، رئيس تكنولوجيا أسواق رأس المال لدى ناسداك، قائلاً: «ستسهم هذه الشراكة التحولية في تعزيز تكامل أسواق رأس المال في مملكة البحرين بالنسبة للمستثمرين الدوليين، وتقليص العوائق، وتحسين كفاءة عمليات التسوية، وتعزيز مرونة وكفاءة البنية التحتية لعمليات ما بعد التداول“.

التداول تتوافق بشكل وثيق مع الخطة الشاملة لتطوير سوق رأس المال (2026-2028) التي تم الإعلان عنها مؤخراً والهادفة إلى الارتقاء بالسوق.

وتابعت: «كما تشكل جزءاً لا يتجزأ من الركائز الاستراتيجية الرئيسية لبورصة البحرين، والتي تركز على تعزيز تفاعل المُصدِّرين والمستثمرين عبر التطوير المستمر للبنية التحتية وتحديث الوظائف التشغيلية، وتحسين العمليات، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة“.

وقال الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين: «مع تسارع وتيرة تطوير أسواق رأس المال، فإن الاستثمار في بنية تحتية متطورة وقابلة للتوسع يصبح مطلباً أساسياً لدعم النمو في

أعلنت بورصة البحرين، عن إبرام شراكة استراتيجية تهدف إلى تحديث منصة الإيداع المركزي للأوراق المالية التابعة لشركة البحرين للمقاصة، من خلال تبني تكنولوجيا ناسداك المتطورة الخاصة بالإيداع المركزي، والتي تُعد من أحدث الحلول العالمية في هذا المجال.

وأوضحت بورصة البحرين في بيان الاثنين، أنه من المتوقع أن يتم الإطلاق الكامل للمنصة بحلول الربع الرابع من عام 2028.

وأشارت إلى أن هذا التحديث الاستراتيجي يسهم في الارتقاء بمستويات الكفاءة التشغيلية لبورصة البحرين، وتعزيز قدراتها على التطوير والتوسع، إلى جانب تحسين الأداء العام للنظام.

وأضافت أن مبادرة تحديث البنية التحتية لما بعد



بورصة البحرين تغلق تعاملاتها على تراجع بنسبة 0.07%

للتسهيلات التجارية بـ0.86%، وسهم بنك السلام بـ0.45%. وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 444 ألف سهم بسعر 0.221 دينار للسهم، تلاه سهم ألمنيوم البحرين بتداول 250.93 ألف سهم بسعر 0.977 دينار للسهم.

ألف سهم بقيمة 399.99 ألف دينار، توزعت على 86 صفقة. وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم بنك جي اف انتش بـ1.69%، تلاه سهم بنك البحرين الإسلامي بـ1.39%، وسهم البحرينية للترفيه العائلي بـ1.23%، وسهم البحرين

أنهت بورصة البحرين تعاملات الاثنين، على تراجع بضغط قطاعي المال والسلع الاستهلاكية الكمالية. ومع ختام التعاملات، انخفض المؤشر العام بنسبة 0.07%، إلى مستوى 2040 نقطة، وسط تعاملات بحجم 927.25

بورصة قطر تنخفض 0.41% بضغط تراجع 6 قطاعات

الأسهم البالغ عددها 27 سهماً بـ2.89٪، بينما ارتفع سعر 19 سهماً على رأسها «كيو إل إم» بـ3.61٪، واستقر سعر 9 أسهم.

وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 16.78 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم بنك لشا بقيمة 32.26 مليون ريال.

ارتفعت السيولة إلى 319.32 مليون ريال، مقابل 197.50 مليون ريال الأحد الماضي، وزادت أحجام التداول عند 113.67 مليون سهم، مقارنةً بـ 91.41 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 21.21 ألف صفقة، مقابل 10.63 ألف صفقة الأحد.

ومن بين 46 سهماً نشطاً، تقدم بنك لشا تراجعاً

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الاثنين منخفضة؛ بضغط تراجع 6 قطاعات.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.41% ليصل إلى النقطة 10251.83، فاقداً 41.89 نقطة عن مستوى الأحد الماضي. وأثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات في مقدمتها النقل بـ1.62%، بينما ارتفع قطاع التأمين بـ1.14%.

الأميري

AL AMIRI

محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS

@ALAMIRIAE

+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار

بورصات عالمية

مؤشر «نيكاي» يعكس الاتجاه ويغلق مرتفعاً مع تقلص خسائر أسهم الرقائق كوريا الجنوبية أطلقت مشاريع ضخمة وشاملة في مجالي الرقائق والذكاء الاصطناعي



الانخفاض التقلبات الأخيرة التي شهدتها شركات تصنيع الرقائق المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وكانت المحرك الرئيسي لمكاسب «وول ستريت» في السنوات القليلة الماضية.

وقال شوتارو ياسودا، محلل السوق لدى مختبر توكاي طوكيو للمعلومات، إن المستثمرين تحولوا الاثنين من الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى الأسهم التي انخفضت بشكل حاد، وأضاف: «كان هناك قلق في السوق من أن أسعار رقائق الذاكرة ارتفعت بشكل مفرط».

وزاد سهم شركة نينتندو لألعاب الفيديو 5.25%، وصعد سهم مجموعة سوني 3.13%، وتقلصت أرباح «نينتندو» بسبب ارتفاع أسعار رقائق الذاكرة.

وقال كازواكي شيمادا، كبير الخبراء الاستراتيجيين في شركة «إيواي كوزمو» للأوراق المالية: «الأسهم المرتبطة برقائق الذاكرة هي التي دفعت مؤشر نيكاي إلى الانخفاض وهي أيضاً التي جعلته يعكس مساره».

وقلصت شركة كيوكسيا لتصنيع رقائق الذاكرة خسائرها المبكرة وانخفضت 4.5% عند الإغلاق، ونزل سهم «أدفانتست» لتصنيع معدات اختبار الرقائق 1.51%، وصعد سهم «طوكيو إلكترو» لتصنيع معدات صناعة الرقائق 2.44%.

مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات وتراجعت هذه الأسهم في بداية التعاملات بعد هبوط مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات 5.3% يوم الجمعة، ويؤكد هذا

عكس مؤشر نيكاي الياباني اتجاهه ليرتفع عند الإغلاق أمس مع تقليص الأسهم المرتبطة بصناعة الرقائق خسائرها بعد أن أطلقت كوريا الجنوبية مشاريع ضخمة وشاملة في مجالي الرقائق والذكاء الاصطناعي.

وصعد «نيكاي» 0.15% إلى 69468.11 نقطة بعد تراجع بنسبة وصلت إلى 1.97% في وقت سابق من الجلسة، وارتفع مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً 0.47% إلى 3982 نقطة.

وقال رئيس كوريا الجنوبية، لي جيه ميونغ، إن أكبر شركتين في العالم لتصنيع رقائق الذاكرة، وهما «سونغ إلكترونيكس» و«إس كيه هينكس»، ستستثمران حوالي 520 مليار دولار مع الموردين لبناء موقعين جديدين لتصنيع الرقائق في البلاد، وفقاً لوكالة «رويترز».

استقرار الأسهم الأوروبية بدعم من مكاسب قطاع التكنولوجيا

لأسعار الفائدة لمكافحة ضغوط التضخم الناجمة عن أسعار الطاقة على الأصول التي تنطوي على مخاطر عالية.

وتبادلت إيران والولايات المتحدة إطلاق النار خلال ين الماضيين قبل أن تتفقا على وقف الأعمال القتالية واستئناف المحادثات.

وارتفعت أسعار النفط الخام 0.6% إلى 72 دولاراً للبرميل في وقت يقوم فيه المستثمرون بتقييم تدفق شحنات النفط الخام عبر مضيق هرمز في ظل وقف إطلاق النار المؤقت الهش بين الطرفين.

بيرسيستنت الهندية 81 يورو للسهم الواحد للاستحواذ على شركة الهندسة الرقمية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وفقاً لوكالة «رويترز».

وارتفع قطاع التكنولوجيا بشكل عام بعد موجة البيع التي شهدتها الأسبوع الماضي وقادت أكبر انخفاض أسبوعي للقطاع منذ منتصف مارس الماضي.

وأغلق مؤشر ستوكس الأسبوع الماضي دون تغيير بعد أن ألقت المخاوف من المبالغة في تقييم قطاع الذكاء الاصطناعي وتوقعات رفع البنوك المركزية

استقرت الأسهم الأوروبية أمس مدعومة بالمكاسب التي حققتها أسهم شركات التكنولوجيا، وذلك رغم ترقب المستثمرين لإفلاق وقف إطلاق النار الهش في الشرق الأوسط بعد أن اتفقت الولايات المتحدة وإيران على إنهاء أحدث جولة من أعمالهما القتالية. وحافظ مؤشر ستوكس 600 الأوروبي على مستواه عند 636.13 نقطة بحلول الساعة 07:09 بتوقيت غرينتش، وتصدرت أسهم شركات التكنولوجيا مكاسب القطاعات بارتفاع 1.1%. وقفز سهم «ناجارو» 90% بعد أن عرضت شركة

بورصات عالمية

جي بي مورغان يرفع مستهدفات الأسهم الأوروبية: القارة قد تصبح «قصة استثمارية جذابة



وأعاد «جي بي مورغان» التأكيد على توصيته بـ«زيادة الوزن النسبي» لأسهم منطقة اليورو على وجه الخصوص، مشيراً إلى آفاق قوية ومستدامة لتعافي ربحية الشركات؛ إذ يتوقع البنك نمو أرباح الشركات في منطقة اليورو بنسبة تقارب 20% خلال عام 2026، وذلك بعد الانكماش والتراجع الذي سجلته في العام الماضي، ما يجعل ملف الأرباح المحرك والدافع الأساسي لأسواق المنطقة.

وأضافت المذكرة التفسيرية: «من المرجح أن يحظى نمو الأرباح القوي بدعم مباشر من الارتداد والتعافي المستمر في مؤشرات النشاط الاقتصادي الكلي»، وخلصت رويترز إلى أن ديناميكيات النمو المحسنة والدعم الذي تقدمه السياسات الاقتصادية كفيلاً باستدامة هذه الموجة الصاعدة، لا سيما مع استقرار الظروف الماكرو-اقتصادية واستمرار المحللين في رفع التقييمات الائتمانية والمالية للشركات الأوروبية.

واكتساب الزخم في الاقتصاد الصيني. ولفتت المذكرة الانتباه إلى نقطة استراتيجية تتعلق بهيكل السيولة؛ حيث لا يزال المستثمرون العالميون يمتلكون حيازات ومراكز مالية منخفضة ودون الوزن النسبي في أسهم القارة العجوز، وعقب المحللون: «نحن نرى أن المستثمرين الدوليين لا يمتلكون الكثير من المخاطر أو الأصول في أوروبا»، ما يترك مساحة واسعة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بمجرد تحسن مستويات الثقة.

ويأتي تحول جي بي مورغان بعد خطوة مماثلة لبنك «باركليز» البريطاني، الذي رفع بدوره هذا الشهر مستهدفه لمؤشر «ستوكس 600» وتخلّى رسمياً عن نظريته التشاؤمية تجاه أسواق المنطقة.

منطقة اليورو المحرك الرئيسي.. وتوقعات بقفزة 20% في أرباح الشركات

رفع بنك «جي بي مورغان»، يوم الاثنين، مستهدفاته لنهاية العام لمؤشرات الأسهم الأوروبية الرئيسية، مستنداً إلى القوة المرنة لأرباح الشركات والتحسن الملحوظ في المناخ الجيوسياسي العالمي.

ورفع عملاق الصيرفة في وول ستريت مستهدفه لمؤشر «ستوكس 600» الإقليمي المرجعي إلى 680 نقطة، صعوداً من تقديراته السابقة البالغة 630 نقطة؛ ما ينطوي على احتمالات صعود وصافي أرباح بنحو 7% مقارنة بإغلاق يوم الجمعة الماضي البالغ 635.88 نقطة.

كما رفع البنك مستهدفه لمؤشر «أم إس سي آي لمنطقة اليورو» وهو مقياس أداء أسهم دول العملة الموحدة، إلى 420 نقطة بدلاً من 385 نقطة.

وتأتي هذه النظرة التفاؤلية بعد فترة طويلة تحملت فيها الأسواق المالية العالمية العبء الأكبر للصراع المحتدم في منطقة الشرق الأوسط، الذي تسبب في إشعال التضخم وإثارة مخاوف البنوك المركزية بشأن رفع أسعار الفائدة؛ إلا أن اتفاق السلام الأخير بين الولايات المتحدة وإيران أعاد مستويات من الاستقرار لخطوط التجارة والسيولة.

وعقب محللو جي بي مورغان، بقيادة ميسلاف ماتيجكا، في مذكرة بحثية للمستثمرين قائلين: «مع استمرار الأسواق في التحرر والتخلص من التداعيات السلبية للصراع، فإن منطقة اليورو ستكون في طليعة المستفيدين... وبالإضافة إلى ذلك، إذا شهدنا اتساعاً في نطاق المشاركة السوقية خلال النصف الثاني، فقد تصبح أوروبا مرة أخرى قصة استثمارية مقنعة وجذابة للغاية».

محفزات الصعود.. النفط الرخيص وضعف حيازة المستثمرين الأجانب

ورغم إشارة البنك إلى بقاء بعض المخاطر قائمة -بما في ذلك احتمالات حدوث تصعيد جيوسياسي متجدد- فإن الأسهم الأوروبية تبدو مغرية مع بدء الأسواق في تسعير زوال تداعيات الحرب وتحسن عمق السوق.

وحدد جي بي مورغان عدة عوامل ومحفزات إضافية من شأنها دعم أسهم القارة؛ وعلى رأسها الهبوط الأعمق من المتوقع في أسعار النفط الخام، وتراجع عوائد السندات السيادية، وخفض الرسوم الجمركية، إلى جانب المؤشرات الإيجابية لتعافي

تباين أسواق آسيا وسط مخاوف تراجع عوائد الذكاء الاصطناعي

وفي سوق الصرف، قاد الينغيت الماليزي المكاسب بارتفاعه 0.6% ليصل إلى 4.063 مقابل الدولار، مسجلاً أعلى مستوى له في أسبوعين، كما تقدمت الروبية الإندونيسية إلى مستوى 17,860 للدولار، في حين استقر البات التايلاندي والبيزو الفلبيني دون تغيير، وتراجع الوون الكوري الجنوبي 0.6% والدولار التايواني 0.2%.

وفي سياق منفصل، هوى مؤشر جاكرتا الإندونيسي 0.4% متجهاً لتسجيل أسوأ أداء لشهر يونيو منذ عام 2015 وسادس تراجع شهري متتال بخسائر بلغت 4.5% هذا الشهر، بينما قفز مؤشر تايلاند 1% بدفع من صعود أسهم «ديلتا إلكترونيكس تايلاند» 5%، لتبلغ مكاسب السهم 84% هذا العام.

وبعيداً عن آسيا، خطفت الأزمات الإنسانية والمالية في أميركا اللاتينية أنظار الأسواق العالمية؛ حيث قفزت حصيلة ضحايا الزلازلين التوأمين اللذين ضربا فنزويلا الأسبوع الماضي إلى ما يقارب 1,500 قتيل، مع تدفق فرق الإنقاذ الدولية إلى ولاية «لا غوايرا» الأكثر تضرراً، ما يضاعف أعباء كاراكاس الغارقة في أزمة سياسية واقتصادية طاحنة.

وفي بوليفيا، أعلنت الحكومة تحولاً تاريخياً وجذباً في سياستها النقدية عبر اعتماد نظام سعر صرف مرّن، لتنتهي بذلك ربط عملتها الوطنية بالدولار الأميركي المستمر منذ 15 عاماً، وهو قرار يمثل خفضاً فعلياً لقيمة العملة يستهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي المفقود وضبط ميزان المدفوعات.

البالغ 97%.

التكاليف تهدد جيوب المستهلكين.. ورياح الشرق الأوسط تدعم الدولار

وعقب كاييل رودا، كبير محللي الأسواق المالية في منصة كاييتال دوت كوم، على مشهد التكنولوجيا قائلاً: «الرواية السائدة في الأسواق تركز حالياً على العائد الاستثمار للذكاء الاصطناعي، وما إذا كانت ضغوط التكلفة قد بدأت بالفعل بالانتقال عمودياً عبر سلاسل التوريد».

وعلى الصعيد الجيوسياسي، تبادلت واشنطن وطهران ضربات عسكرية جديدة خلال عطلة نهاية الأسبوع قبل اتفاقهما على وقف الهجمات المتبادلة والترتيب لعقد اجتماع حاسم في قطر يوم الثلاثاء، ما أبقى المتعاملين في حالة ترقب وقلق.

واستقر مؤشر الدولار عند مستوى 101.4 بدعم من ضبابية المشهد، فضلاً عن تزايد احتمالات قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأميركي) برفع أسعار الفائدة مجدداً هذا العام.

وأوضح لقمان ليونج، المحلل في مؤسسة «دو فاينانشال فيوتشرز»، أن استقرار العملات الآسيوية يعكس غياب قفزة مستدامة في أسعار النفط، ما خفف العبء المالي على الدول المستوردة صافية للطاقة مثل الهند وتايلاند والفلبين.

تحركات العملات الإقليمية.. وزلازل فنزويلا وخفض العملة في بوليفيا يخطفان الأنظار

سجلت الأسواق المالية الآسيوية أداءً متقلباً ومهتزاً في تعاملات أمس، حيث وازن المستثمرون بحذر بين طفرة النمو المدفوعة بالذكاء الاصطناعي من جهة، والارتفاع المتنامي في ضغوط التكاليف التشغيلية من جهة أخرى.

وجاء ذلك بالتزامن مع ترقب الأسواق هشاشة وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، وهو المشهد الجيوسياسي الذي أبقى أسعار النفط عند مستويات مرتفعة وحافظ على تموضع الدولار الأميركي بالقرب من أعلى مستوياته في عام كامل.

واستقر مؤشر «أم إس سي آي» لأسواق آسيا الناشئة دون تغيير يذكر ليحوم قرب أدنى مستوياته في أسبوعين، في حين تقدم مؤشر أسهم دول الآسيان 0.4% معوضاً بعض خسائره السابقة.

وعكست الحركة غير المتساوية للأسهم حذراً استراتيجياً بين المستثمرين بشأن امتداد موجات الصعود لأسهم التكنولوجيا، لا سيما في تايوان وكوريا الجنوبية، وسط مخاوف حقيقية من كيفية تدفق التكاليف المرتفعة عبر سلاسل الإمداد.

وفي هذا الصدد، هبط مؤشر «كوسبي» الكوري الجنوبي 3.4% في بداية الجلسة قبل أن يقلص خسائره إلى 2%، مواصلاً نزيف الأسبوع الماضي الذي فقد فيه 7%.

وفي المقابل، قفزت أسهم تايوان 2.1%، لترفع مكاسب المؤشر التايواني إلى 56% منذ مطلع العام، محتلاً المرتبة الثانية في المنطقة خلف الارتفاع القياسي للمؤشر الكوري



29 یونیو 2026

ملاحظة: متضافد الاسم الإرجعية محسوب على أساس الإحصاء العالمية وصافي الإرباح إلى 12 تحت المئوية في 31 مارس 2026. متضافد النسبة المئوية لفرعية محسوب على أساس الإحصاء العالمية وبقوة الاستعاضة. كما في 31 مارس 2026. هناك الحد الأدنى للإسماء محسوب على أساس التوزيعات الفرعية لعام 2025 والإحصاء العالمية. الشركات التي تتكاتف في سؤاها العالمية يتم التعامل معها بشكل منفصل الإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير متعلق. NM غير قابل للاختساب.



گامکو انفست

احتفاءً بأجواء كأس العالم

بوبيان ينقل حماس كأس العالم إلى شواطئ الكويت بالتعاون مع «سين جيم»



سليمان المطر

وأشار إلى أن هذه المبادرات تندرج ضمن مسؤولية بوبيان المجتمعية الهادفة إلى تعزيز حضوره الإيجابي في المجتمع، وتقديم مبادرات تجمع بين الترفيه والتفاعل، وتساهم في رسم لحظات مميزة تبقى في ذاكرة المشاركين، مؤكداً أن البنك سيواصل دعم الفعاليات والمبادرات التي تعكس هذه الرؤية وتلامس اهتمامات مختلف شرائح المجتمع. واختتم المطر قائلاً إن الرعاية الحصرية لفئة كأس العالم Powered by Boubyan ضمن «سين جيم» تأتي انطلاقاً من حرص بوبيان على دعم الأفكار المبتكرة التي تجمع بين الترفيه والمعرفة والتواصل المجتمعي، مؤكداً أن البنك سيواصل حضوره في الفعاليات التي تعزز التقارب مع مختلف الفئات والتي تشكل جزءاً من اهتماماتهم وتقدم تجارب ممتعة ومختلفة للجميع.

نظم بنك بوبيان فعالية صيفية تفاعلية بالتعاون مع «سين جيم»، وذلك ضمن فئة كأس العالم Powered by Boubyan، في خطوة تعكس حرصه على أن يكون قريباً في مختلف مختلف الفعاليات والمناسبات المجتمعية في أجواء مميزة.

وجاءت الفعالية هذه المرة بطابع مختلف، حيث انتقل فريق إدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في بنك بوبيان إلى أجواء البحر وشاليهات «بنيدر»، للتفاعل مباشرة مع رواد البحر والعائلات والشباب من خلال مجموعة من الأسئلة الرياضية والترفيهية المستوحاة من أجواء كأس العالم، إلى جانب تقديم هدايا فورية للمشاركين.

وقال الاختصاصي في إدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في بنك بوبيان سليمان المطر، أن البنك يحرص على التواجد في مختلف الفعاليات والمناسبات التي تحظى باهتمام مختلف الشرائح، انطلاقاً من إيمانه بأن دوره يمتد إلى ما هو أبعد من تقديم الخدمات المصرفية، ليشمل المساهمة في صناعة تجارب مجتمعية إيجابية تعزز التواصل وتنشر أجواء من التفاعل.

وأضاف أن أجواء كأس العالم تمثل واحدة من أبرز المناسبات الاستثنائية التي تستقطب اهتمام مختلف الفئات، لذلك جاءت هذه المبادرة بالتعاون مع «سين جيم» ضمن الرعاية الحصرية التي يقدمها بوبيان لفئة كأس العالم، ولكن برؤية مختلفة تتناسب مع الموسم الصيفي والاجازات، من خلال التواجد بين رواد البحر وعشاق كرة القدم في شاليهات الخيران ومواقعهم، وإشراكهم في تجربة تفاعلية جمعت بين المنافسة الرياضية والأسئلة الترفيهية والجوائز الفورية.



تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

بنك الكويت الوطني: خفض التضخيم يمهد لتعافي الاقتصاد المحلي



تعاف واضح. ولا تزال الضغوط على جانب العرض قائمة مع ارتفاع التكاليف نتيجة زيادة أسعار المشتريات، رغم انخفاض تكاليف العمالة جزئياً. وانعكس ذلك على أسعار البيع التي ارتفعت بوتيرة معتدلة. كما أدت اضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع التكاليف لتراجع المشتريات بأسرع وتيرة منذ أبريل 2020. وعلى صعيد التوقعات، لا يزال التفاؤل محدوداً لكنه أقرب إلى الحياة، ما يعكس توقع الشركات عودة تدريجية للأوضاع الطبيعية رغم استمرار التحديات.

تباطؤ التضخم إلى 2.5% في مايو مقارنة بنحو 2.6% في أبريل، بدعم من تراجع أسعار الغذاء

فقد انخفض تضخم الغذاء والمشتريات إلى 6% من 6.3% نتيجة تباطؤ زيادات أسعار اللحوم والدواجن والأسماك. وفي المقابل، بقي تضخم خدمات السكن، وهو أكبر مكونات سلة الأسعار، مستقرًا عند 0.5%، على أساس سنوي. وباستبعاد الغذاء والسكن، تراجع التضخم الأساسي بشكل طفيف إلى 2.2% على أساس سنوي، مقارنة بأعلى مستوى له خلال 11 شهراً عند 2.3% في إبريل مع بقاء الخدمات الصحية الفئة الوحيدة التي سجلت نمواً قوياً، إذ ارتفعت بنسبة 1.2% على أساس سنوي. وتشير القراءة الأقل للتضخم العام إلى محدودية انتقال أثر اضطرابات سلاسل الإمداد حتى الآن، مع أبرز الزيادات في بند النقل (ليصل إلى 4.5% على أساس سنوي) نتيجة ارتفاع أسعار تذاكر الطيران.

تراجع النشاط العقاري في مايو بعد تعافٍ جزئي في أبريل

انخفضت مبيعات العقار في مايو بعد أن سجلت تعافياً جزئياً في أبريل، إذ تراجع إجمالي المبيعات بنسبة 18% على أساس شهري وبنسبة 37.6% على أساس سنوي ليصل إلى 229 مليون دينار (الرسم البياني 4). ويعد هذا ثاني أدنى مستوى يتم تسجيله خلال أكثر من عامين، في ظل تراجع معنويات المستثمرين نتيجة استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالحرب. وشهدت المبيعات انخفاضاً في جميع القطاعات، خاصة القطاع التجاري الذي تراجع بنسبة 43.8% على أساس شهري و11.3% على أساس سنوي، يليه القطاع الاستثماري بنسبة 27.7% على أساس شهري و56.4% على أساس سنوي. أما القطاع السكني فانخفض بشكل أقل حدة، بنسبة 2.3% على أساس شهري و19.2% على أساس سنوي.

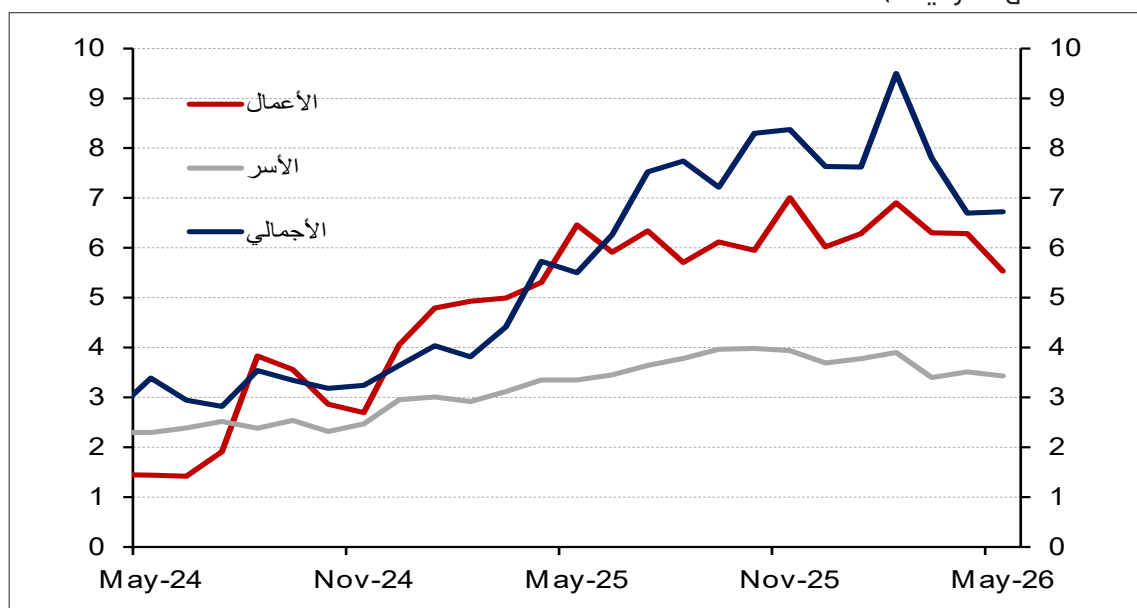
استمرار إصدارات الدين بوتيرة قوية رغم تأثر المالية العامة بإغلاق مضيق هرمز.

استأنفت الحكومة إصدارات الدين العام بالعملة المحلية خلال الفترة من أبريل إلى يونيو، بعد توقف مؤقت في شهر مارس. وقد قامت الحكومة، من خلال البنك المركزي، بجمع نحو 1.25 مليار

تباطؤ التضخم إلى 2.5% في مايو مقارنة بنحو 2.6% في أبريل، بدعم من تراجع أسعار الغذاء

الرسم البياني 5: نمو الائتمان المقدم من البنوك

(على أساس سنوي %)



المصدر: بنك الكويت المركزي

عملية دمج أنشطة التكرير والتسويق.

فقد وافقت الحكومة على دمج شركتي البترول الوطنية الكويتية وشركة البترول المتكاملة، بحيث تتولى الأولى إدارة مصفاة الزور بطاقة 615 ألف برميل يوميا ومحطة استيراد الغاز الطبيعي المسال، في خطوة تهدف لتعزيز الكفاءة التشغيلية وتبسيط الأنشطة وخفض التكاليف. ويأتي هذا القرار في إطار خطط إعادة الهيكلة التي أعلنتها المجلس الأعلى للبترول في 2020. وبعد الدمج، ستحتفظ المؤسسة بسبع شركات تابعة، مع توجه استراتيجي نحو مزيد من الدمج والتركيز على ثلاث مجالات رئيسية هي الإنتاج والاستكشاف والتكرير. وتشير تقارير إعلامية إلى أن المرحلة المقبلة قد تشمل دمج الشركة الكويتية للعمليات المشتركة ضمن شركة نفط الكويت لتعزيز الكفاءة وتبسيط الهيكل التنظيمي.

استمرار انكماش نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مايو، مع تباطؤ وتيرة التراجع.

فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 47.2 من 46.3 في أبريل، مسجلاً ثالث قراءة متتالية دون مستوى 50 وشهدت مكونات الإنتاج والطلبات الجديدة تحسناً واقتربت من مستوى الاستقرار، مما يشير لبداية استقرار تدريجي في الطلب دون

من النفط الخام في مايو، فقد ارتفع قليلاً مقارنة بمستواه المنخفض في أبريل من 562 ألف برميل يوميا إلى 578 ألف برميل يوميا بحسب تقرير أوبك لشهر يونيو (الرسم البياني 1). ويعد هذا الارتفاع الشهري أمراً اعتيادياً في هذا الوقت من العام مع زيادة الإنتاج لتزويد المصافي بالوقود اللازم لتلبية الطلب المرتفع على الكهرباء صيفاً. ورغم ذلك، بقي نحو 78% من إنتاج الكويت قبل الحرب البالغ 2.58 مليون برميل يوميا متوقفاً. ووافق تحالف أوبك-7 على زيادة إجمالية في الإنتاج قدرها 188 ألف برميل يوميا لشهر يوليو، مع السماح للكويت برفع إنتاجها 16 ألف برميل يوميا إلى 2.64 مليون برميل يوميا. غير أن هذه الزيادة تبقى نظرية على المدى القصير بسبب القيود اللوجستية المستمرة، لكنها ترفع سقف الإنتاج وتسهم في تسريع التعافي عند عودة حركة الشحن لطبيعتها. وفي هذا السياق، أعلن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف الصباح رفع جميع حالات القوة القاهرة، مشيراً لإمكانية ارتفاع الإنتاج إلى 2 مليون برميل يوميا خلال أسبوع من إعادة فتح المضيق بشرط عودة الشحن الدولي لطبيعته.

استكمال مؤسسة البترول الكويتية (KPC)

قال الموجز الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت الوطني أنه بعد مرور أربعة أشهر على اندلاع الحرب الإيرانية في أواخر فبراير، يبدو أن النزاع يتجه نحو التهدئة مع توقيع الولايات المتحدة وإيران مذكرة تفاهم أولية في منتصف يونيو الجاري، رغم أن التوصل لتسوية نهائية بشأن مختلف القضايا الدبلوماسية والاقتصادية لا يزال قيد الانتظار. ولا تزال البيانات تكشف عن حجم الاضطراب الذي أصاب النشاط الاقتصادي في الكويت جراء الحرب، ولا سيما بسبب تعطل حركة الشحن في مضيق هرمز، بما يشمل انخفاض إنتاج النفط، وتباطؤ نمو الائتمان، وضعف الإنفاق عبر البطاقات المصرفية، وتراجع مخزونات الشركات، وبطء النشاط العقاري. ومن شأن إعادة فتح المضيق اعتباراً من يونيو، إلى جانب انخفاض حالة عدم اليقين المرتبطة بالنزاع، أن يخفف جانباً كبيراً من الضغوط الاقتصادية مستقبلاً، ونتوقع أن يرتفع إنتاج النفط (إلى جانب مؤشرات النشاط الأخرى) تدريجياً خلال الربع الثالث. ومع ذلك، فإن التوقع بعودة تدريجية لتدفقات النقل إلى مستوياتها الطبيعية خلال الأشهر المقبلة دفعنا إلى خفض توقعاتنا لإنتاج النفط ونمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام مقارنة بتقديراتنا السابقة في أبريل، على أن يعقب ذلك انتعاش أقوى في عام 2027. كما أن التراجع الحاد في الإيرادات النفطية سيؤدي إلى عجز أكبر في المالية العامة لهذا العام مقارنة بما كان متوقعاً سابقاً، إلا أن مستويات السيولة ستبقى كافية مدعومة بإصدارات ناجحة إضافية من الدين بالعملة المحلية في أبريل ومايو ويعوّد أقل من مستويات ما قبل النزاع.

أحدث التطورات

توصل الولايات المتحدة وإيران إلى اتفاق لوقف الحرب ضغط على أسعار النفط.

أدى اتفاق السلام الأخير بين البلدين، واحتمال توقيع مذكرة تفاهم قريباً رغم عدم اليقين، إلى موجة بيع إضافية في أسواق النفط، ورغم تعطل إمدادات تقدر بنحو 14 إلى 15 مليون برميل يوميا، فقد انخفضت عقود برنت الأجلة بنسبة 16% خلال أربع جلسات تداول في منتصف يونيو، وعند وقت الكتابة كانت قد تراجعت أكثر إلى 72 دولاراً للبرميل، مما أدى لمحو جميع المكاسب السعرية المرتبطة بالصراع. ويعكس ذلك تصوراً بانخفاض علاوة المخاطر الجيوسياسية، وتفاؤلاً بأن إمدادات النفط الخام ستتعافى قريباً، رغم أن الناقلات كانت تستهدف بشكل متقطع وأن التوترات في الخليج بين إيران والولايات المتحدة ما زالت تتصاعد من حين لآخر. وقد جاء الانخفاض نتيجة مزيج من السحب الكبير من المخزونات النفطية وظهور مؤشرات على تراجع الطلب بسبب ارتفاع الأسعار. أما إنتاج الكويت

نمو الائتمان المحلي تسارعا في مايو بنسبة 0.5% على أساس شهري و6.7% على أساس سنوي

المتوقع أن يسجل نمو الناتج غير النفطي باستثناء التكرير مستوى ثابت في عام 2026

النفط لفترة طويلة — قاربت أربعة أشهر وقت إعداد التقرير — إلى جانب زيادة الإنفاق على الدعم وإعادة الإعمار بعد النزاع، وانخفاض الإيرادات غير النفطية، إلى اتساع حاد في عجز المالية العامة خلال هذا العام. ونتوقع أن يبلغ العجز نحو 17% من الناتج في السنة المالية 2026/2027 (ما يعادل 8.1 مليار دينار)، مقارنة بنحو 7.9% في السنة المالية 2025/2026. ورغم أن هذا المستوى أقل بكثير من العجز الذي بلغ 32% من الناتج خلال الجائحة، فإنه يمثل مع ذلك العجز الحادي عشر خلال الاثني عشر عاما الماضية.

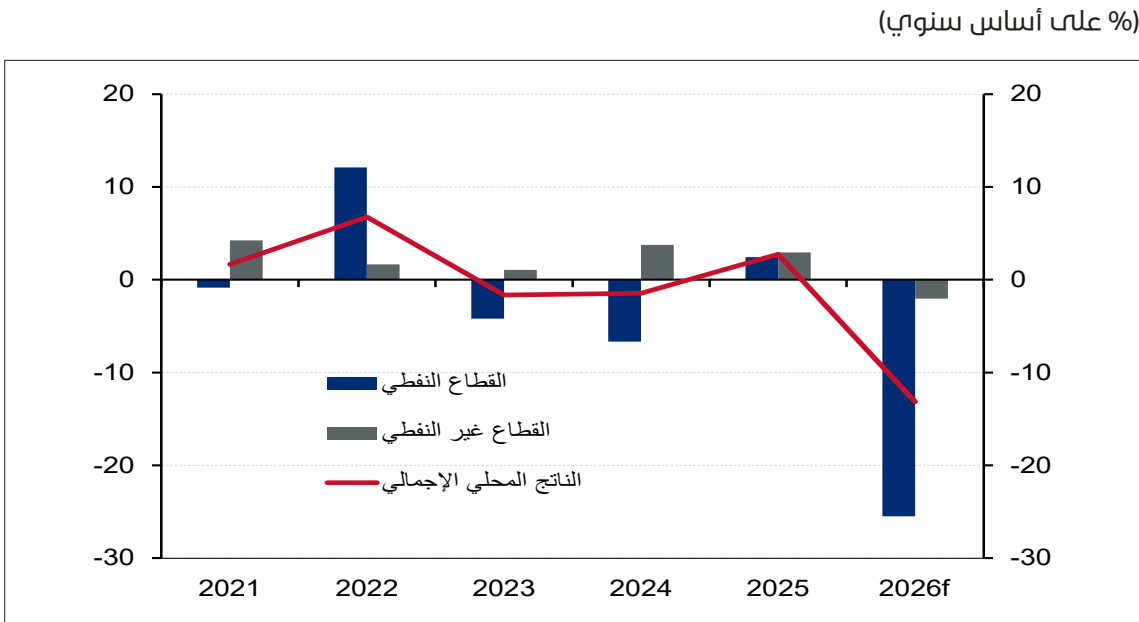
ومن المرجح أن تتراجع مؤقتا أهداف الإصلاح المالي طويلة الأمد لصالح أولويات إعادة الإعمار والإنفاق المرتبط بالنزاع. وكانت الميزانية الرسمية قبل النزاع قد توقعت زيادة في الإنفاق بنسبة 6%، شملت ارتفاعا في الإنفاق الرأسمالي وتخصيص 700 مليون دينار لمرة واحدة لدعم صندوق التقاعد. ونتوقع نموا مشابها في إجمالي الإنفاق، مع الأخذ في الاعتبار زيادة أكبر في الدعم وارتفاعا أقل في الإنفاق الرأسمالي. كما كانت الميزانية تتوقع زيادة بنسبة 20% في الإيرادات غير النفطية لتصل لمستوى قياسي قدره 3.5 مليار دينار (ما يمثل 22% من إجمالي الإيرادات)، من خلال إجراءات تشمل رفع رسوم الخدمات، وزيادة رسوم التأمين الصحي للوافدين، وفرض ضريبة الأراضي الفضاء، إضافة لتطبيق ضريبة دخل الشركات على الشركات متعددة الجنسيات. ورغم تنفيذ بعض هذه الإجراءات، فإن ضعف نمو النشاط غير النفطي وتأخر تحصيل الإيرادات سيؤجلان تحقيق هذه الزيادات بالكامل.

وبالنظر للسنة المالية 2027/2028، نتوقع أن ينخفض العجز بشكل حاد لنحو 3% من الناتج، مدفوعا بتعافي إنتاج النفط وتراجع الإنفاق المرتبط بالحرب. كما يتوقع استئناف التقدم في مسار ضبط أوضاع المالية العامة، مع تطبيق ضريبة السلع الانتقائية وفقا لما أعلنته وزارة المالية. وبالاقتران مع ضريبة الشركات، فقد تساهم هذه الإجراءات في توليد إيرادات إضافية تصل لنحو 450 مليون دينار (ما يعادل 0.8% من الناتج). ومن الإجراءات الأخرى المحتملة على المدى القريب: ترشيد الدعم بشكل إضافي، وإعادة تسعير رسوم الخدمات، وخفض بعض بنود الإنفاق التقديري. وتوفر الأصول الاحتياطية الضخمة للحكومة — التي تقدر بشكل غير رسمي بأكثر من تريليون دولار — إضافة لانخفاض مستويات الدين العام التي تبلغ نحو 17% من الناتج رغم الإصدارات الأخيرة، مساحة واسعة لتمويل العجز المتوقع. كما أبقت وكالتا التصنيف الائتماني ستاندرد اند بورز وموديز على التصنيف السيادي للكويت دون تغيير مع نظرة مستقبلية مستقرة منذ بداية النزاع، مشيرتين إلى قوة الاحتياطيات المالية الحكومية.

يؤكد النزاع الحاجة إلى التنويع الاقتصادي

كشفت الحرب عن تحديات هيكلية كامنة في الاقتصاد، وبشكل خاص الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وجمود هيكل القطاع العام، وضعف دور القطاع الخاص. مما يعزز أهمية دفع وتنفيذ إصلاحات رؤية 2035، بهدف تنشيط القطاع الخاص، وتنويع مصادر الدخل، وترشيد الإنفاق، وتعزيز الاستثمار. كما نتوقع أن تسعى الحكومة لتسريع هذه الجهود وتكثيفها خلال الفترة المقبلة. وتتمثل المخاطر السلبية للتوقعات في احتمال استمرار تعافي إنتاج النفط لفترة أطول من المتوقع وانخفاض أسعار النفط. أما المخاطر الإيجابية فتشمل تسارع نمو الإنفاق الاستهلاكي، إلى جانب استئناف زخم المشاريع، وإصلاح بيئة الأعمال، وزيادة وتيرة الاستثمار.

الرسم البياني 6: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء

وتقديم الدعم التي خففت من أثر ارتفاع أسعار الغذاء والسلع على المستهلكين، إلى جانب الإجراءات لدعم القطاع المصرفي، بما في ذلك ضخ ودائع حكومية وتعديلات تنظيمية من البنك المركزي كخفض متطلبات السيولة ونسب كفاية رأس المال.

ونتوقع حدوث انتعاش اقتصادي قوي بعد انتهاء النزاع، تقوده زيادة إنتاج القطاع النفطي، إلى جانب عودة وتيرة إسناد المشاريع لمستوياتها التي كانت سائدة قبل النزاع، واستمرار تحسين الإنفاق الاستهلاكي كما كان قبل فبراير، وبتزامن ذلك مع تراجع الضغوط على سلاسل الإمداد. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27% في عام 2027، مع زيادة كبيرة في الناتج النفطي بنسبة 56%. كما نتوقع أن تبقى أسعار النفط أعلى من مستويات ما قبل النزاع، بمتوسط يبلغ 75 دولارا للبرميل في 2027.

استقرار التضخم رغم ضغوط الحرب

من المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم 2.5% في 2026 (مقابل 2.4% في عام 2025)، إذ يتم احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن النزاع من خلال سياسات الحكومة، بما في ذلك ضبط أسعار الغذاء وتقديم الدعم، إلى جانب انخفاض تضخم قطاع السكن واتجاهات تراجع التضخم في سلع استهلاكية أخرى. ويبلغ سعر الخصم الرسمي في الكويت 3.50%، في حين تشير توقعات أسواق العقود الآجلة إلى احتمال متوازن لقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس مرة أو مرتين خلال هذا العام.

اتساع عجز المالية العامة في السنة المالية 2026/2027

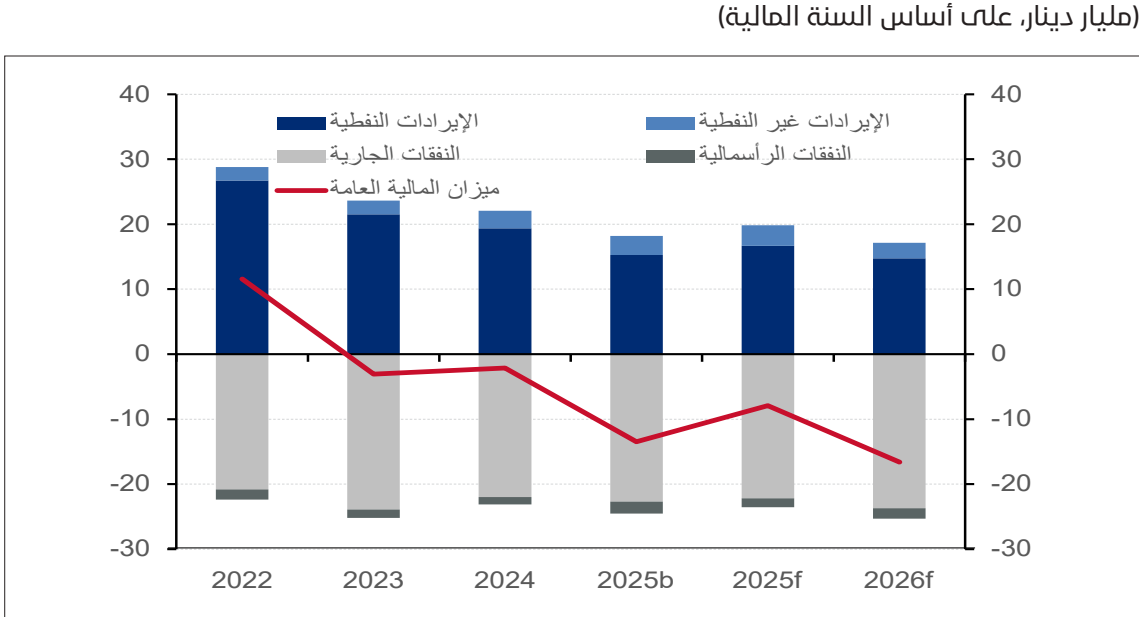
من المتوقع أن يؤدي استمرار تعطل صادرات

من 80% من مستوياته قبل النزاع خلال ثمانية أسابيع، وهو ما يتماشى مع تصريحات مؤسسة البترول الكويتية.

ونبقى على توقعاتنا لأسعار النفط كما وردت في أبريل، بمتوسط 90 دولارا للبرميل لخام برنت في عام 2026، مع ميل ميزان المخاطر حاليا نحو الانخفاض، نظرا للهبوط السريع في الأسعار عقب الإعلان عن الاتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، والتوقعات بزيادة كبيرة في إمدادات النفط من دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، لا تزال هناك عوامل داعمة للأسعار، إذ تبقى المخاطر الجيوسياسية مرتفعة، كما أن الالتزام بذاكرة التفاهم غير مؤكد في ظل وقف إطلاق نار هش، إذ يمكن لإيران إغلاق المضيق مجددا في أي وقت، مما يهدد حركة الشحن. كذلك، من العوامل الإيجابية للأسعار احتمال ارتفاع الطلب على النفط خلال موسم الصيف، إضافة إلى استمرار انخفاض المخزونات العالمية نتيجة التأثير المتأخر لإغلاق المضيق، والحاجة إلى إعادة تكوين المخزونات على نطاق واسع.

وفي المقابل، من المتوقع أن يسجل نمو الناتج غير النفطي (باستثناء التكرير) مستوى ثابت في عام 2026، بانخفاض طفيف عن تقدير أبريل البالغ 1%. وقد تأثرت قطاعات كالتيجارة والسفر بشكل كبير، كما تعرضت سلاسل الإمداد لضغوط ممتدة، وتباطأ تنفيذ المشاريع، وأدت حالة عدم اليقين المرتفعة لكبح الإنفاق في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، يبقى السيناريو الأساسي لدينا أن الاقتصاد غير النفطي قادر على تجنب الركود، وهو أداء يعد جيدا بالنظر لحجم الصدمة الناتجة عن النزاع. ويساعد على ذلك استقرار التوظيف في القطاع العام الذي حافظ على مستويات الدخل، إضافة لسياسات الحكومة في ضبط الأسعار

الرسم البياني 7: وضع المالية العامة



المصدر: وزارة المالية، تقديرات بنك الكويت الوطني

دينار عبر آجال استحقاق مختلفة تشمل سنتين وثلاث وخمس وسبع سنوات. ورغم الصراع بقي الطلب من المستثمرين قويا، إذ تجاوزت طلبات الاكتتاب المعروض بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف، مما يعكس استمرار الثقة في الجدارة الائتمانية السيادية للكويت وفي مستويات السيولة المتاحة لديها. كما شهد تسعير الإصدارات تحسنا طفيفا، مع انخفاض العوائد عبر مختلف آجال الاستحقاق. ومن اللافت أن الشريحة ذات أجل خمس سنوات صدرت بعائد قدره 3.25%، مقارنة بنحو 3.625% في فبراير، وهو ما يشير إلى تحسن نسبي في ظروف التمويل رغم التحديات الاقتصادية الكلية القائمة.

شهد نمو الائتمان المحلي تسارعا في مايو، إذ ارتفع بنسبة 0.5% على أساس شهري و6.7% على أساس سنوي

مدعوما بزيادة الائتمان الموجه للأعمال، رغم أن الزخم العام لا يزال أقل من المستويات السابقة. ونما الائتمان الموجه للأعمال بنسبة 0.6% على أساس شهري، ليرتفع معدل النمو منذ بداية العام إلى 3.6%، مدفوعا بتحسن الإقراض في قطاعات الخدمات والتجارة والعقار، في حين تباطأ الإقراض للأسر بشكل طفيف إلى 0.4% على أساس شهري (1% منذ بداية العام). كما تعافى الائتمان الموجه للأوراق المالية، بينما تراجع الإقراض للمؤسسات المالية ولغير المقيمين، إذ انخفض الأخير للشهر الثاني على التوالي. وعلى صعيد التمويل، تباطأ نمو الودائع إلى 0.3% على أساس شهري، نتيجة ضعف ودائع القطاع الخاص وانخفاض أرصدة القطاع العام، في حين واصلت ودائع غير المقيمين التراجع. وبناء على ذلك، استقر معدل القروض للودائع عند 97.7%. وبالنظر للفترة المقبلة، من المتوقع أن يشهد نمو الائتمان تحسنا، مدعوما بتحسن المعنويات والتطورات الإقليمية، شريطة أن يواكب نمو الودائع هذا التحسن للحفاظ على مستويات السيولة.

التوقعات

من المتوقع أن يؤثر النزاع على النمو في عام 2026

بعد أن سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 2.7% في عام 2025، من المتوقع أن ينكمش في عام 2026، متأثرا بخسائر إنتاج النفط الناتجة عن الحرب لمدة تقارب أربعة أشهر، إضافة لاضطرابات التجارة. وقد أشرنا سابقاً إلى أن التأثير الاقتصادي يعتمد على مدة وشدة النزاع. وعلى الرغم من توصل إيران والولايات المتحدة إلى اتفاق سلام مؤقت، فإن استمرار تعطل مضيق هرمز لفترة أطول من المتوقع، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية، دفعنا لخفض توقعاتنا مقارنة بتقديرات أبريل. وبافتراض إعادة فتح المضيق في يوليو وعودة حركة الشحن تدريجيا لطبيعتها خلال عدة أسابيع، فمن المتوقع أن يتعمق انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى 13% في عام 2026 مقارنة بتقدير سابق بلغ 4%.

ويعود السبب الرئيسي في هذا التعديل إلى الناتج النفطي، والذي من المتوقع الآن أن ينخفض بنسبة 26% في عام 2026، نتيجة الإغلاق المطول للمضيق والذي أدى لتوقف صادرات النفط وإجبار الإنتاج على الانخفاض الحاد إلى مستويات لا تغطي سوى احتياجات المصافي. ونتوقع أن ينخفض متوسط إنتاج النفط الخام إلى 1.84 مليون برميل يوميا في عام 2026 (مع تسجيل أبريل أدنى مستوى شهري)، مقارنة بنحو 2.47 مليون برميل يوميا في 2025. ويأخذ هذا التقدير في الاعتبار مسارا تدريجيا نسبيا لتعافي الإنتاج بعد إعادة فتح المضيق، إذ يصل الإنتاج إلى أكثر

ضمن مشاركته الحافلة في حملة لنكن على دراية

البنك الأهلي الكويتي يعزز خدمة ذوي الاحتياجات في مختلف فروع

تجهيز كافة الفروع بمنحدرات لتسهيل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة



إتاحة وجود شهود عند إجراء المعاملات الخاصة بذوي الاحتياجات في الفروع

ويلتزم البنك الأهلي الكويتي بضمان خدمة العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة وإدارة شؤونهم المالية والمصرفية بالشكل الذي يضمن رضاهم ويعزز ثقتهم به كشريك مثالي لهم في تنفيذ جميع معاملاتهم. ويلعب البنك الأهلي الكويتي دوراً مهماً في نجاح حملة لنكن على دراية، ونشر مواضيعها المختلفة عبر شاشات فروع ومنصاته على مواقع التواصل الاجتماعي وموقعه الإلكتروني، ضمن تفاعله الدائم مع جميع العملاء في السوق المحلي مما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة بنجاح.

وتقع تلك الفروع في مناطق الجابرية والعدان وجنوب الصباحية والجهراء والفرع الرئيسي والفردوس. ويوفر البنك موظفين في الفروع الستة مدربين على استخدام لغة الإشارة للتواصل مع العملاء من فئة الصم والبكم، فضلاً عن تأمين جميع التسهيلات التي تسهم بتنفيذ جميع معاملاتهم المالية والمصرفية بسهولة، ومنحهم الأولوية في الخدمة داخل الفروع، فضلاً عن تخصيص أجهزة للسحب الآلي مع لوحة مفاتيح بلغة بريـل الخاصة بهم لتسهيل الخدمة.

إلى أجهزة السحب الآلي بسهولة. ويتيح البنك لذوي الاحتياجات الخاصة خيار الرغبة في وجود شهود عند إجراء المعاملات الخاصة بهم، مع ترك قرار القبول من عدمه لهم ضماناً لمبدأ المساواة بين العملاء، وتعزيزاً لاستقلالية هذه الفئة، وهو ما يتوافق مع أهداف تعزيز الشمول المالي والمصرفي لدى جميع شرائح المجتمع. ويحرص البنك الأهلي الكويتي على خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة عبر 6 فروع منتشرة في جميع محافظات دولة الكويت.

يوصل البنك الأهلي الكويتي تعزيز خدماته وحلوله المصرفية المتنوعة التي يقدمها للعملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن التزامه الدائم بدعم حملة لنكن على دراية، مما يؤكد دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة ورائدة في القطاع المصرفي داخل دولة الكويت، في إطار تعاونه المستمر مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت. وبهذه المناسبة، أعلن البنك عن تجهيز كافة فروع المنتشرة في مختلف محافظات دولة الكويت بمنحدرات لتأمين دخول هذه الشريحة من العملاء إلى الفروع، أو الوصول

عطورات

مقام

maqames -perfume

55205700



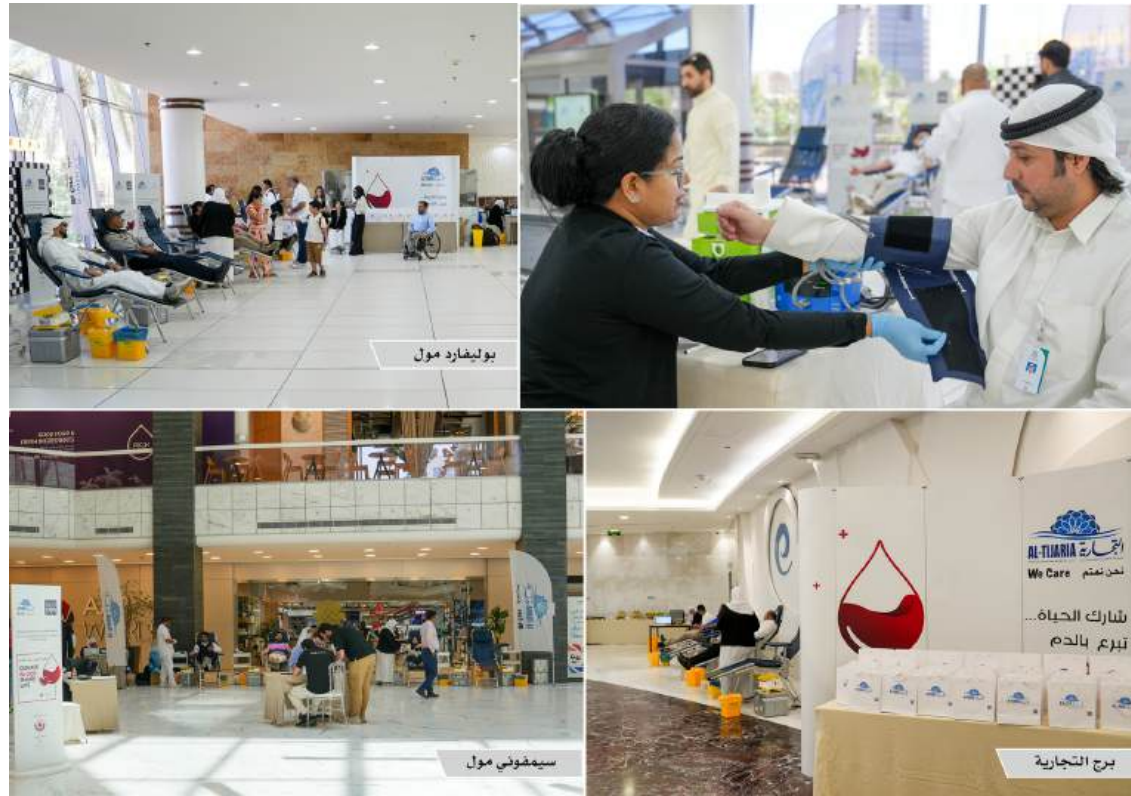
بالتعاون مع بنك الدم المركزي

«التجارية العقارية» تنظم حملة «شارك الحياة...
تبرّع بالدم» تحت شعار «نحن نهتم»

بالدم، بما يعكس الدور الفاعل للقطاع الخاص في خدمة المجتمع، وترسيخ ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية. (ESG)

وأكد فريق التسويق والاتصال في «التجارية العقارية» أن تنظيم هذه الحملة يجسد التزام الشركة المستمر بمسؤوليتها المجتمعية وحرصها على دعم المبادرات الوطنية التي تعود بالنفع على المجتمع. ويعد التبرع بالدم من أسس صور العطاء الإنساني، لذلك نسعى من خلال هذه الحملة إلى تشجيع أفراد المجتمع على المساهمة في إنقاذ الأرواح، وتعزيز ثقافة التطوع والتكافل المجتمعي، بما ينسجم مع قيم الشركة ورؤيتها في تحقيق أثر إيجابي ومستدام.

وأضاف أن الشركة تحرص على إطلاق وتنفيذ مبادرات مجتمعية متنوعة على مدار العام في مجالات الصحة والتعليم والاستدامة، إيماناً منها بأهمية دور القطاع الخاص كشريك أساسي في دعم التنمية المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



والتطوع بين أفراد المجتمع ونشر ثقافة التبرع بالدم وتعزيز الوعي بأهميته كعمل إنساني يسهم في توفير احتياطي آمن ومستدام من وحدات الدم لخدمة المرضى والمستشفيات في دولة الكويت. كما تسعى إلى ترسيخ مبادئ المسؤولية المجتمعية، ورفع الوعي حول الفوائد الصحية والنفسية للتبرع

الكويت الحملة لهذا العام، من خلال تقديم الضيافة والمشروبات والوجبات الخفيفة للمتبرعين والمتطوعين، في خطوة تعكس روح التعاون والتكامل بين كيانات الشركة، وتعزز قيم الشراكة والمسؤولية المجتمعية.

وتهدف هذه الحملة إلى دعم المخزون الوطني من الدم وترسيخ ثقافة العطاء

انطلاقاً من التزامها الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية وحرصها على ترسيخ مبادئ الاستدامة وتعزيز ثقافة العطاء والعمل التطوعي، نظمت الشركة التجارية العقارية حملة للتبرّع بالدم تحت شعار «شارك الحياة.. تبرّع بالدم» وبالشعار التوجيهي «نحن نهتم»، وذلك بالتعاون مع بنك الدم المركزي، وشملت الحملة ثلاثة مواقع رئيسية تابعة للشركة: برج التجارية في المرقاب، مجمع سيمفوني ستايل في السالمية، ومجمع بوليفارد في السالمية، بهدف إتاحة الفرصة لأكبر شريحة من الموظفين والمستأجرين والزوار للمشاركة في هذا العمل الإنساني.

وقد شهدت الحملة إقبالا كبيراً وتفاعلاً واسعاً من موظفي الشركة والمستأجرين وزوّار المجمعات، الذين عبّروا عن التزامهم بدعم المبادرات الإنسانية والمجتمعية من خلال المشاركة الفاعلة في التبرع بالدم، ما يعكس وعياً متزايداً بأهمية هذه المبادرات وأثرها الإيجابي. هذا وقد رعى فندق سيمفوني ستايل

عطائورات
مقاميس

maqames -perfume

55205700



بنك برقان يطلق باقة مزايا مخصصة لموظفيه ممن يشغل أزواجهم مناصب في الصفوف الأمامية

تأكيداً على التزام البنك بصحة ورفاه كوادره وترسيخ بيئة عمل تتبنى قيم التكافل والتقدير



في بناء ثقافة مؤسسية داعمة تركز على تمكين الكفاءات وتوفير فرص للنمو والتطور المهني، بما يساعد الموظفين على تحقيق التوازن بين تطلعاتهم المهنية وحياتهم الأسرية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل استراتيجية التحول في الثقافة المؤسسية، يواصل بنك برقان الارتقاء بحزمة المزايا الممنوحة لموظفيه، دعماً لهم في تبني نمط حياة متوازن يلبي تطلعاتهم الشخصية والمهنية على حد سواء. وكان البنك قد قام سابقاً بزيادة أيام الإجازة السنوية مدفوعة الأجر لتشمل يوم عيد ميلاد الموظف، بالإضافة إلى كونه أول بنك في الكويت يمدد إجازة الأبوة لتصل إلى خمسة أيام بحيث يتيح للموظفين الآباء مشاركة عائلاتهم الرعاية والاحتراف بمواليدهم الجدد. وتأتي هذه الجهود، وغيرها الكثير، لتؤكد مجدداً التزام بنك برقان الراسخ بوضع موظفيه على رأس أولوياته في كافة الأوقات.



نورة بورسلي

التي تضع العنصر البشري في صميم أولوياتها، حيث يُعد البنك أول جهة مصرفية في الكويت تحصل على شهادة «أفضل بيئة للعمل®» (Great Place to Work). ويعكس هذا الإنجاز نهج البنك

في إطار جهوده لترسيخ ثقافة عمل تتبنى قيم التكاتف والدعم اللازم في أوقات الأزمات، أطلق بنك برقان باقة مزايا صُممت خصيصاً للموظفين والموظفات الذين يشغل أزواجهم وظائف في الصفوف الأمامية. وتأتي هذه المبادرة تجسيداً لرؤية البنك الرامية إلى أن يكون إحدى جهات العمل المفضلة، وضمن برنامجها الشامل للمسؤولية الاجتماعية الذي يسعى من خلاله إلى إحداث أثر إيجابي مستدام في المجتمع، انطلاقاً من بيئة عمله الداخلية وكوادره البشرية.

وتعقيباً على المبادرة، صرّحت نورة بورسلي، مدير تنفيذي – شراكة أعمال الموارد البشرية والثقافة المؤسسية، قائلة: «في بنك برقان، نؤمن بأن موظفينا هم أساس نجاحنا الحقيقي، ومن هذا المنطلق نحرص دائماً على توفير بيئة داعمة تقدر جهودهم وجهود عائلاتهم. لقد قدّم أبطال الصفوف الأمامية في الكويت نموذجاً يُحتذى به في الالتزام والعطاء، وكان لعائلاتهم دور محوري في دعمهم خلال تلك المرحلة. وانطلاقاً من قيمنا المؤسسية القائمة على الدعم والتقدير، حرصنا على تقديم مزايا خاصة لموظفينا الذين يعمل أزواجهم في الصفوف الأمامية، تقديرًا لدورهم الكبير ومساهماتهم الإنسانية والوطنية».

إلى جانب المزايا الشاملة المقررة لجميع كوادِر بنك برقان، تتيح هذه الحزمة المخصصة مرونة إضافية في ساعات العمل، حيث تم تقليصها من سبع ساعات ونصف إلى خمس ساعات ونصف يومياً؛ مما يتيح للموظفين المشمولين بالمبادرة إمكانية الحضور. كما توفر الباقة خدمة «الكونسيرج» المصممة لمساعدة الموظفين المعنيين على إدارة مهامهم اليومية والتزاماتهم الشخصية بمزيد من السهولة واليسر. وأخيراً، تتضمن الحزمة برنامجاً لتعزيز الاستقرار النفسي والبدني، يوفر مستشاراً شخصياً متخصصاً لدعم الصحة الذهنية والمعنوية، والمساعدة في إدارة الضغوط، والتعامل مع حالات القلق، وتخفيف وطأة الأعباء النفسية.

وتعكس هذه المبادرة الدور المحوري لإدارة الموارد البشرية في بنك برقان، والتي تواصل تطوير سياسات ومبادرات مرنة تواكب احتياجات الموظفين وتعزز جودة حياتهم المهنية والشخصية. وانطلاقاً من فهم البنك للتحديات اليومية التي قد يواجهها الموظفون، يحرص على توفير حلول عملية تدعم التوازن بين المسؤوليات الوظيفية والالتزامات العائلية، بما يساهم في ترسيخ الاستقرار الوظيفي وتعزيز الانتماء المؤسسي.

كما تأتي هذه المبادرة امتداداً لثقافة بنك برقان

استبيان «الاقتصادية»

يونيو 2026

كشف المتلاعبين بالأسماء جزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين

السؤال

هل تؤيد كشف أسماء
مرتكبي المخالفات
والمتلاعبين
في البورصة
بالتفاصيل؟

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من "الاقتصادية" في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يونيو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف "كشف المتلاعبين بالأسماء كجزء من الردع المجتمعي المكمل للقوانين".

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية وريادة، وسؤال استبيان يونيو يأتي عن كشف أسماء المخالفين والجزاءات الواقعة وأنواع المخالفات والتلاعبات في إطار الردع المجتمعي المكمل للقوانين الجزائية.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



الكويت والإمارات تبحثان سبل تعزيز التعاون في قطاع النفط



من من النقاشات بين الكويت والإمارات

وتبادل الخبرات بما يعزز العلاقات الثنائية ويدعم الجهود المشتركة لخدمة مصالح البلدين.

جانب وفد من كبار التنفيذيين في شركة «أدنوك». وأكد الجانبان أهمية مواصلة التنسيق

بين البلدين. حضر اللقاء وكيل وزارة النفط نمر فهد المالك الصباح وعدد من قياديي الوزارة، إلى

بحث وزير النفط رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول طارق الرومي مع وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» سلطان الجابر، سبل تعزيز التعاون والتنسيق في قطاع النفط والطاقة، خلال لقاء عُقد بمقر الوزارة الكويتية.

وأكد «الرومي»، وفق بيان وزارة النفط الاثنين، متانة العلاقات بين الكويت والإمارات واستمرار تطورها، خاصة في قطاعي النفط والطاقة؛ بما يعكس حرص قيادتي البلدين على توسيع الشراكة الاستراتيجية وتحقيق المصالح المشتركة. وشهد اللقاء استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، وبحث فرص تطوير التعاون والتنسيق بما يعزز التكامل الخليجي ويدعم العمل المشترك

توقعات بتجاوز الإيرادات النفطية بميزانية السعودية 700 مليار ريال في 2026

الربع المقدمة إلى الحكومة بدرجة كبيرة في الربع الثاني 2026 (كما حدث عندما ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد في مطلع عام 2022 مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية على الرغم من أن الارتفاع كان أكثر حدة في ذلك الوقت بسبب زيادة إنتاج النفط). من المرجح أيضاً أن ترتفع مدفوعات ضريبة الدخل بينما ستبقى مدفوعات توزيعات الأرباح كما هي في الربع الأول 2026.

وتابعت: «بشكل عام، نتوقع أن ترتفع إيرادات النفط المقدرة في الميزانية إلى ما يزيد قليلاً عن 700 مليار ريال في عام 2026 مقارنة بـ 607 مليار ريال في عام 2025».

الاقتصاد غير النفطي

وفيما يتعلق بأداء الاقتصاد غير النفطي، ارتفع إجمالي الإيرادات غير النفطية بنسبة 2% في الربع الأول 2026 مقارنة بالربع الأول 2025، وكان المحرك الرئيسي لهذا الارتفاع هو الإيرادات المتحققة من الضرائب على السلع والخدمات التي نمت بنسبة 5%، أما البنود الأخرى في الضريبة غير النفطية، والتي هي أقل حجماً، فقد بقيت مستقرة أو تراجعت، فيما ارتفعت الإيرادات غير النفطية غير الضريبية بنسبة 3% على أساس سنوي.

وقالت جدوى للاستثمار: «نتوقع وبطريقة حذرة حدوث زيادة هامشية في الإيرادات غير النفطية عام 2026، لتصل إلى 508 مليار ريال؛ نظراً لأن النمو في الاقتصاد غير النفطي سيكون أبطأ بكثير مما كان عليه في عام 2025؛ وذلك بسبب الاضطرابات التي طالت التجارة والنقل وسلاسل التوريد منذ نهاية فبراير، عندما اندلع الصراع.

وفي الربع الأول من عام 2026، تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي (باستثناء الأنشطة الحكومية) إلى 2.9% مقارنة بـ 4.6% في الربع الرابع من عام 2025.

وبالنسبة لعام 2026 ككل، توقعت جدوى للاستثمار، أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي 2.7%، منخفضاً من نسبة 5.1% تحققت في عام 2025، أما بالنسبة لعام 2027، فتتوقع انتعاشاً في النمو يقترب من 5%.

التوقعات المستقبلية

توقعت جدوى للاستثمار، أن تكون العجوزات الفصلية (الربعية) أصغر في الفترة المتبقية من العام، ويعود ذلك إلى التأثير المتأخر لارتفاع أسعار النفط، أما بالنسبة لعام 2026 ككل، تتوقع أن يرتفع عجز الميزانية بدرجة طفيفة بالقيمة المطلقة، ليصل إلى ما يقل قليلاً عن 290 مليار ريال، لكنه سينخفض بدرجة طفيفة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى 5.5%.

واختتمت جدوى للاستثمار تقريرها، قائلة: «وهذا يعني أن نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي سترتفع من 32% في عام 2025 إلى ما يقارب 35% في عام 2026. وفي الوقت نفسه، تظل الودائع الحكومية لدى البنك المركزي السعودي كبيرة، حيث تعادل حوالي 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي».

المدفوعات في إيرادات الميزانية بفارق زمني مدته شهر واحد، لذلك لمص تستفد مدفوعات الربع في الربع الأول من ارتفاع أسعار النفط في شهر مارس، ومن المهم أيضاً ملاحظة أن معدل الربع يتغير وفقاً لسعر النفط؛ حيث يُطبق معدل 15% لأسعار النفط حتى 70 دولاراً للبرميل، و45% للأسعار بين 70 و100 دولاراً للبرميل، و80% للأسعار فوق 100 دولاراً للبرميل، بحسب تقرير جدوى للاستثمار.

الإيرادات النفطية

ولفتت شركة الأبحاث، إلى أنه من المتوقع أن تكون إيرادات النفط المقدرة في الميزانية للربع الثاني 2026 أعلى بصورة ملحوظة؛ وذلك نتيجة للتأثير المتأخر للارتفاع الحاد في أسعار النفط.

يذكر أن متوسط خام برنت (العقود الآجلة للشهر الأقرب) بلغ ما يزيد قليلاً عن 100 دولار للبرميل في الفترة من مارس إلى مايو، مقارنة بـ 65 دولاراً للبرميل في الفترة من ديسمبر إلى فبراير، وانخفض إنتاج المملكة من النفط بدرجة كبيرة، حيث بلغ متوسطه 6.5 مليون برميل يومياً في الفترة من مارس إلى مايو، مقابل أكثر من 10 مليون برميل يومياً حتى فبراير، ومع ذلك، فإن تأثير أسعار النفط أقوى لثلاثة أسباب؛ وهي ارتفاع أسعار خام برنت بحوالي 55%، بينما انخفض الإنتاج بنسبة 35%، وكان من الممكن أن تكون أسعار النفط المتحققة للمملكة أعلى من ذلك بسبب قلة العرض في الأسواق الفعلية وبالنسبة لشهر مايو على وجه الخصوص بسبب ارتفاع الفارق بين أسعار البيع الرسمية لشركة أرامكو السعودية والأسعار المرجعية القياسية، كما أن ارتفاع أسعار البيع الرسمية لشهري يونيو ويوليو سيدعم إيرادات النفط في الربع الثالث، وبما أن أسعار النفط تجاوزت 70 دولاراً للبرميل، فستستفيد ميزانية الحكومة من ارتفاع معدلات الربع.

وقالت جدوى للاستثمار: «لهذه الأسباب، سترتفع مدفوعات

توقعت جدوى للاستثمار، أن تكون إيرادات الميزانية العامة للدولة بالنسبة لعام 2026 ككل أعلى مما كان متوقعاً قبل الصراع؛ حيث ستكون أسعار النفط المرتفعة أكثر من كافية لتعويض انخفاض إنتاج النفط وصادراته، منوهة بأن ذلك سيظهر بوضوح في بيانات ميزانية الربع الثاني 2026م، التي ستعكس تأثير أسعار النفط التي تتجاوز 100 دولار للبرميل.

وأفادت جدوى للاستثمار، في تقرير صادر مؤخراً، بأن عجز الميزانية السعودية اتسع إلى 126 مليار ريال في الربع الأول 2026، نتيجة لزيادة الإنفاق بنسبة 20% على أساس سنوي، وتراجع الإيرادات بدرجة طفيفة.

وتوقعت شركة الأبحاث أيضاً، أن يكون الإنفاق أعلى مما هو متوقع هذا العام؛ وذلك بسبب الضغوط الناجمة عن الإنفاق العسكري وغيره من المصروفات الخاصة بدعم الاقتصاد، كما أنه من المرجح أن يتراجع الإنفاق عن مستوياته المرتفعة في النصف الثاني من العام 2026م.

وقالت جدوى للاستثمار، إنها تتوقع بشكل عام أن يضيق عجز الميزانية إلى 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026، منخفضاً من 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025. ويأتي دخل الحكومة من النفط من المبالغ التي تدفعها شركة أرامكو السعودية، والتي تشمل عائدات الربح (حقوق الامتياز)، وضريبة الدخل وتوزيعات الأرباح.

وارتفعت توزيعات الأرباح بدرجة طفيفة؛ نتيجة لزيادة توزيعات الأرباح الأساسية لـ«أرامكو» بنسبة 3.5%، بينما ظلت مدفوعات ضريبة الدخل عند نفس مستواها الذي كانت عليه في الربع الأول 2025، وفي المقابل، انخفضت عائدات الربح بنسبة 17% نتيجة لانخفاض أسعار النفط (بنحو 10 دولارات للبرميل)، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وتحتسب مدفوعات الربح على أساس قيمة الإنتاج التي تعتمد بدورها على مستوى إنتاج النفط وأسعاره، وتُدرج هذه



نمو الإقراض لشركات منطقة اليورو بأعلى وتيرة في 3 سنوات

ظروف الائتمان في منطقة اليورو، بعد فترة شهدت تشديداً في السياسة النقدية بهدف احتواء التضخم، إذ أدى ارتفاع أسعار الفائدة خلال الأعوام الماضية إلى تباطؤ الإقراض قبل أن يبدأ بالتعافي تدريجياً مع تكييف الشركات والأسر مع البيئة النقدية الجديدة.

ويأتي تسارع الإقراض في وقت يراقب فيه المستثمرون من كثب مؤشرات النشاط الاقتصادي والتضخم في منطقة اليورو، بحثاً عن دلائل بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي. وتكتسب بيانات الائتمان أهمية خاصة لأنها توفر مؤشراً مبكراً على اتجاهات الاستثمار والإنفاق داخل الاقتصاد، كما تساعد على تقييم مدى انتقال قرارات السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، سواء عبر تمويل الشركات أو القروض الموجهة للأسر.

ومن المتوقع أن تظل بيانات الإقراض والمعروض النقدي من بين المؤشرات التي يتابعها صُناع السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة، إلى جانب بيانات التضخم والنمو الاقتصادي وسوق العمل، لتقييم مدى فاعلية السياسة الحالية وتحديد الحاجة إلى أي تعديلات مستقبلية في أسعار الفائدة.



المتداولة في الاقتصاد الأوروبي واستمرار توسع النشاط النقدي.

مؤشر على تعافي النشاط الاقتصادي

تعكس هذه البيانات استمرار تحسن

اعتدالاً من قطاع الشركات.

كما سجل المعروض النقدي الواسع، المعروف بالمقياس النقدي إم 3، نمواً سنوياً بلغ 3.2% خلال مايو، مقارنة بـ2.7% في أبريل، في إشارة إلى تحسن السيولة

تسارع نمو الإقراض المصرفي للشركات في منطقة اليورو خلال مايو 2026 ليسجل أعلى وتيرة له في ثلاث سنوات، في إشارة إلى استمرار تحسن النشاط الائتماني رغم استمرار حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد الأوروبي، بحسب ما أظهرته بيانات البنك المركزي الأوروبي.

ووفق البيانات الصادرة يوم الاثنين، ارتفع معدل النمو السنوي للقروض الممنوحة للشركات غير المالية إلى 4% خلال مايو، مقارنة بـ3.4% في أبريل، مواصلاً مساراً تصاعدياً تدريجياً بدأ خلال الأشهر الماضية، في ظل تحسن الطلب على التمويل واستمرار تعافي النشاط الاقتصادي.

ويعد نمو الإقراض للشركات مؤشراً مهماً على ثقة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع، كما يعكس استعداد البنوك لمواصلة تمويل الأنشطة الاقتصادية، وهو ما قد يسهم في دعم النمو خلال الفترة المقبلة.

ولم يقتصر التحسن على تمويل الشركات، إذ أظهرت البيانات أيضاً ارتفاع معدل نمو القروض الممنوحة للأسر إلى 3.1% في مايو، مقارنة بـ3% في أبريل، ما يشير إلى استمرار تحسن الطلب على الائتمان من جانب المستهلكين، وإن كان بوتيرة أكثر

نزوح قياسي من صناديق البيتكوين.. هل يمتد الهبوط إلى 55 ألف دولار؟

وأوضح راسموسن أن هذه الظاهرة ليست جديدة، بل تتكرر تاريخياً في دورات البيتكوين التي غالباً ما تمتد لأربع سنوات، حيث تتبع فترات الصعود القوية موجات من تصفية المراكز وإعادة تقييم المخاطر قبل استئناف الاتجاه طويل الأجل.

ويواجه سوق العملات المشفرة حالياً مجموعة من العوامل السلبية في الوقت نفسه، إذ تزيد توقعات رفع أسعار الفائدة الأمريكية من جاذبية الأصول ذات العائد، بينما تتراجع جاذبية الأصول عالية المخاطر مثل العملات المشفرة. وفي الوقت نفسه، تتجه شريحة من المستثمرين إلى أسهم شركات الذكاء الاصطناعي، مدفوعة بالزخم المحيط بالطرح العام الأخير لشركة سبيس إكس، إلى جانب الترقب لطرح شركتي أنثروبك وأوبن إيه أي، ما أدى إلى إعادة توزيع المحافظ الاستثمارية بعيداً عن الأصول الرقمية.

ويرى الرئيس التنفيذي لمجلس الأصول الرقمية للمتخصصين الماليين، دون فريدمان، أن جانباً كبيراً من عمليات البيع الحالية لا يعكس بالضرورة تحولاً سلبياً في النظرة إلى البيتكوين، بل يعود إلى عمليات تصفية مراكز استثمارية بشكل آلي نتيجة استخدام الرافعة المالية، وهي عمليات وصفها بأنها «ميكانكية» أكثر منها رهاناً هبوطياً على العملة.

وتُظهر البيانات أن أكبر ثلاثة صناديق متداولة لبيتكوين كانت الأكثر تعرضاً لخروج الأموال منذ بداية العام، إذ فقد صندوق أي شيرز بيتكوين تراست نحو 475.8 مليون دولار من الأصول، بينما سجل صندوق فيديليتي وايز أوريجين بيتكوين تدفقات خارجة بلغت 1.6 مليار دولار، في حين خسر صندوق غرايسكيل البيتكوين تراست نحو 1.9 مليار دولار.

تشهد سوق العملات المشفرة موجة جديدة من الضغوط، بعدما سجلت صناديق المؤشرات المتداولة الفورية المرتبطة بعملة البيتكوين أكبر نزوح للأموال خلال فترة 30 يوماً على الإطلاق، في إشارة إلى تنامي حالة الحذر بين المستثمرين مع ارتفاع توقعات أسعار الفائدة الأمريكية، وقوة الدولار، واستمرار تراجع شهية المخاطرة في الأسواق العالمية.

وبحسب البيانات، سحب المستثمرون نحو 6.4 مليار دولار من صناديق البيتكوين المتداولة خلال الشهر الماضي، وهو أكبر صافي تدفقات خارجة يسجله هذا النوع من الصناديق منذ إنطلاقه، في وقت هبطت فيه البيتكوين بنحو الثلث منذ بداية العام، لتتداول دون مستوى 60 ألف دولار، الذي يعد أحد أهم مستويات الدعم النفسية والفنية للعملة.

وتعكس هذه التطورات تحولاً لافتاً مقارنة بالفترة التي أعقبت إطلاق صناديق البيتكوين الفورية، عندما استقطبت تلك المنتجات تدفقات ضخمة واعتُبرت من أكثر الصناديق جذباً لرؤوس الأموال في قطاع إدارة الأصول.

كما تراجعت الأصول المدارة في صندوق أي شيرز البيتكوين تراست إلى نحو 47.2 مليار دولار، بعدما اقتربت من 100 مليار دولار في أكتوبر الماضي، وهو ما يعكس حجم الضغوط التي تعرضت لها السوق خلال الأشهر الأخيرة.

ويرى رئيس الأبحاث في شركة بيت وايز، رايان راسموسن، أن المستثمرين بالغوا في زيادة انكشافهم على البيتكوين خلال موجة الصعود السابقة، قبل أن تدخل السوق في مرحلة من خفض الرافعة المالية، الأمر الذي أدى إلى عمليات بيع متتالية عززت الضغوط على الأسعار.

الأسهم تنتعش والنفط يتراجع بعد اتفاق التهدئة

على الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة.

وأدى ارتفاع احتمالات رفع الفائدة إلى صعود مؤشر الدولار ليسجل 101.25 نقطة بالقرب من أعلى مستوياته في عام كامل والتي سجلها الأسبوع الماضي. وانخفض البن الياباني طفيفاً إلى 161.80 مقابل الدولار وسط مخاوف من جولة تدخل جديدة من طوكيو لحماية العملة من أدنى مستوياتها في 40 عاماً. ويتوقع المستثمرون رفعاً واحداً على الأقل لأسعار الفائدة الأمريكية هذا العام، بينما يتوقع محلول بنك أوف أمريكا ثلاث زيادات انعكاساً للنمو القوي للوظائف. وأثر صعود الدولار سلباً على الذهب الذي انخفض بنسبة 0.6% ليصل إلى 4061 دولاراً للأونصة متجهاً لتراجع ربع سنوي بنسبة 13% وهو الأكبر منذ 2013. وصعدت العقود الآجلة لمؤشر ناسداك التكنولوجي بنسبة 1% للتعافي من خسائر الأسبوع الماضي البالغة 4%، رغم مخاوف مبالغة تقييمات شركات الذكاء الاصطناعي.

ارتفعت الأسهم الأوروبية والعقود الآجلة الأمريكية بعد اتفاق الولايات المتحدة وإيران على وقف الأعمال العدائية الأخيرة واستئناف المحادثات الدبلوماسية. وساهم هذا الاتفاق في انخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية بعد موجة ارتفاعات سابقة نتجت عن تجدد الهجمات المتبادلة بين الجانبين. وجاءت العودة إلى المسار الدبلوماسي عقب عدة أيام من الضربات المتبادلة منذ إصابة مقذوف إيراني لسفينة شحن في مضيق هرمز الأسبوع الماضي. وسجل مؤشر ستوكس 600 الأوروبي صعوداً بنسبة 0.1% خلال تداولات الصباح، في حين قفزت العقود الآجلة لمؤشر ستاندرد آند بورز 500 الأمريكي بنسبة 0.7%. واستقر سعر خام برنت عند 72.20 دولاراً للبرميل مسجلاً انخفاضاً بنسبة 22% خلال الشهر، مما جعل الأسواق المالية تتنفس الصعداء حيال آفاق الاقتصاد العالمي. وساعد خفض أسعار النفط في تقليل الضغوط السعيرية، رغم قفز مقاييس التضخم التي تضغط



مورغان ستانلي تحذر من الرهان على أسهم الرقائق والذكاء الاصطناعي.. ما السبب؟



حدّرت مؤسسة مورغان ستانلي من استمرار الرهان على الأسهم التي قادت موجة الصعود في الأسواق خلال العامين الماضيين، لا سيما أسهم شركات أشباه الموصلات، داعية المستثمرين إلى إعادة توزيع استثماراتهم نحو قطاعات أكثر ارتباطاً بالنشاط الاقتصادي، في ظل مؤشرات على تراجع الزخم الذي دعم أسهم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وجاء التحذير بعدما سجل مؤشر ناسداك المركب سلسلة خسائر استمرت خمسة أيام متتالية، هي الأطول منذ بداية العام، متراجعا بنحو 4.6% خلال تلك الفترة، مقابل انخفاض أقل من النصف لمؤشر ستاندرد آند بورز 500، ما يعكس تنامي الحذر تجاه أسهم التكنولوجيا واتساع نطاق الاستثمارات ليشمل قطاعات أخرى.

وقال فريق من الاستراتيجيين في مورغان ستانلي بقيادة كبير مسؤولي الاستثمار مايك ويلسون إن المستثمرين الذين اعتادوا شراء الانخفاضات في أسهم التكنولوجيا قد يحتاجون هذه المرة إلى قدر أكبر من الانتقائية، مع استمرار انتقال السيولة إلى قطاعات تستفيد بصورة أكبر من تحسن النشاط الاقتصادي.

ويرى ويلسون أن هذا التحول مدفوع بتعافٍ في أرباح الشركات عبر قطاعات متعددة لم يحظ بالتقدير الكافي من الأسواق، مرجّحا استمرار أداء هذه القطاعات بصورة أفضل خلال الفترة المقبلة.

ورجّحت توقعات الاستراتيجيين أن تستفيد أسهم السلع الاستهلاكية التقديرية، وقطاع النقل، والبنوك الإقليمية من انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى احتمال أن يكون مجلس

الاحتياطي الفيدرالي أقل تشدداً في سياسته النقدية مما تتوقعه الأسواق حالياً.

تقلبات الرقائق تثير المخاوف

وأشار ويلسون إلى أن التقلبات الأخيرة في أسهم شركات أشباه الموصلات تجعل من الصعب الحفاظ على مستويات الانكشاف المرتفعة التي سجلها المستثمرون في هذا القطاع خلال الأشهر الماضية.

وفقد مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات نحو 7.9% الأسبوع الماضي، بعدما كان قد قفز بنسبة 7.3% في الأسبوع السابق، في مؤشر على تصاعد التقلبات داخل القطاع.

كما لفت ويلسون إلى أن ضعف أداء أسهم شركات الحوسبة السحابية العملاقة، إلى جانب التفاؤل الكبير بشأن أرباح شركات الرقائق، يمثلان عاملين قد يحدان من قدرة القطاع على مواصلة التفوق الذي حققه

خلال الفترة الماضية.

ويرى ويلسون أن تراجع الإقبال على أسهم الشركات العملاقة قد يكون مؤشراً مبكراً على دخول أسهم أشباه الموصلات مرحلة من الأداء الضعيف نسبياً، بعدما بلغت توقعات الأرباح مستويات تاريخية مرتفعة يصعب الحفاظ عليها.

وشبّه ويلسون أداء أسهم الرقائق بما شهدته أسهم شركات الفضة في وقت سابق من العام، معتبراً أن القطاع ربما يقترب من ذروة الزخم السعري، وهي مرحلة غالباً ما تسبق تباطؤ الأداء وانتقال اهتمام المستثمرين إلى قطاعات أخرى.

وأكد أن ذلك لا يعني انتهاء دورة النمو في قطاع أشباه الموصلات، لكنه يرجح أن يشهد القطاع فترة من ضعف الزخم السعري، بما يمنح قطاعات أخرى فرصة لتحقيق أداء

أفضل خلال المرحلة المقبلة.

وفي الوقت نفسه، شهدت الأسواق تطورات أخرى لافتة، إذ ارتفعت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية، بينما صعدت عوائد سندات الخزنة، كما استقرت أسعار الذهب قرب 4057 دولاراً للأونصة، في حين واصلت أسعار النفط التداول قرب 70 دولاراً للبرميل، وسط تقارير عن اتفاق الولايات المتحدة وإيران على وقف الهجمات المتبادلة واستئناف المحادثات.

ويتقرب المستثمرون هذا الأسبوع صدور بيانات الوظائف الأمريكية، التي تقدم موعداً إلى الخميس بسبب عطلة عيد الاستقلال، إلى جانب نتائج أعمال شركة نايكي، في وقت تواصل فيه الأسواق تقييم آفاق السياسة النقدية الأمريكية وتأثيرها في القطاعات المختلفة.

«BCG»: الأصول المدارة في الخليج 2.7 تريليون دولار بنمو 10%

تشكيل اقتصاديات النمو في القطاع بصورة جوهرية، وإن كانت غالبية المؤسسات لا تزال في المراحل الأولى من تبني هذه التقنيات.

وقال محمد خان، المدير الإداري والشريك في مجموعة «بوسطن كونسلتينغ غروب»: «تمتلك شركات إدارة الأصول في منطقة الشرق الأوسط فرصة فريدة لتجاوز النماذج التشغيلية التقليدية، من خلال دمج الذكاء الاصطناعي والقدرات الرقمية في صميم عملياتها التشغيلية».

توجه عالمي لترميز الأصول

أضاف التقرير أن ترميز الأصول (Tokenization) والأصول الرقمية من أهم التوجهات الناشئة التي يُتوقع أن تُحدث تحولاً جوهرياً في هياكل الأسواق وآليات تداول الأصول خلال السنوات القادمة. ويتوقع التقرير أن تبلغ قيمة الأصول الحقيقية المرمزة رقمياً نحو 14 تريليون دولار على مستوى العالم بحلول عام 2030، وأن ترتفع إلى ما يقارب 55 تريليون دولار بحلول عام 2035.

كانت شركة الاستشارات العالمية «كيرني» توقعت في تقرير مطلع العام الجاري أن تفتح تقنية الترميز سوقاً كامنة بقيمة تصل إلى 500 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2030.

وأشارت حينها إلى أن الأسواق الخاصة تمثل أكبر فرصة للترميز في الخليج، نظراً لما تعانیه تقليدياً من ضعف السيولة ومحدودية الشفافية وعوائق دخول المستثمرين. ووفق التقرير فإن الترميز يسمح بمعالجة هذه التحديات من خلال توسيع قاعدة المستثمرين عبر الملكية الجزئية، وتحسين السيولة، وأتمتة عمليات الحوكمة وتوزيعات الأرباح.

كانت وكالة «ستاندرد آند بورز» توقعت في سبتمبر الماضي أن يتجاوز حجم قطاع إدارة الأصول بالملكة 500 مليار دولار بحلول نهاية 2030، بدعم من المبادرات التي تنفذها الجهات التنظيمية، واستمرار زيادة حجم الإصدارات في أسواق الدين والأسهم، وتنامي إتاحة أدوات استثمارية مثل صناديق المؤشرات وصناديق الاستثمار العقاري. وترى «بوسطن كونسلتينغ غروب» أن التحكم في قنوات توزيع المنتجات والخدمات، سواء عبر المنصات الاستثمارية أو المستشارين الماليين أو العلاقات المؤسسية، هو أهم العوامل التي تحدد قدرة المؤسسات على تحقيق النمو وتعزيز حصتها السوقية.

تحولات هيكلية بدعم من الذكاء الاصطناعي

وأضافت أن الذكاء الاصطناعي يلعب دوراً محورياً في تسريع التحولات الهيكلية للمنافسة في القطاع، من خلال تقليص الفجوات بين المؤسسات، وفتح آفاق جديدة للنمو والتوسع. تشير تقديرات الشركة إلى أن شركات إدارة الأصول على مستوى العالم يمكنها خفض تكاليف إدارة الأصول الحالية بنسبة تتراوح بين 25% و35% خلال ثلاث إلى خمس سنوات، بالتزامن مع مضاعفة نطاق التغطية البحتية بمعدل يتراوح بين مرتين وخمس مرات، وزيادة عدد العملاء الذين يمكن لمديري علاقات المستثمرين خدمتهم بين ثلاثة وخمسة أضعاف، إلى جانب تحسين كفاءة الخدمات وتسريع وتيرة تقديمها وتعزيز قابليتها للتوسع.

يُمكن الذكاء الاصطناعي المؤسسات من توسيع نطاق أعمالها دون الحاجة إلى زيادة أعداد موظفيها، ما يعيد

حققت الأصول المدارة في الخليج نمواً بنسبة 10% خلال العام الماضي، مدفوعة بأداء قوي للمستثمرين الأفراد في حين تشهد المنافسة في القطاع تحولات هيكلية بقيادة الذكاء الاصطناعي وتنوع قنوات توزيع المنتجات الاستثمارية، بحسب تقرير حديث من «بوسطن كونسلتينغ جروب» (BCG).

بلغت الأصول المدارة في الخليج 2.7 تريليون دولار في 2025، ونمت حصة المستثمرين الأفراد بنسبة 14% لتشكّل 7% من إجمالي الأصول في حين تستحوذ المؤسسات على النسبة المتبقية.

وقال لوكاس ري، المدير الإداري والشريك ورئيس قطاع المؤسسات المالية في «بوسطن كونسلتينغ جروب» في الشرق الأوسط: «رغم أن الأداء على المدى القريب سيظل مرتبطاً بتطورات الأسواق والظروف الاقتصادية الكلية، فإن المقومات الأساسية والأسس الهيكلية التي تتمتع بها المنطقة لا تزال قوية وجاذبة، وهو ما يدفع العديد من شركات إدارة الأصول إلى اعتبار دول التعاون الخليجي أولوية استراتيجية لتوسيع أعمالها وتحقيق نموّ مستدام».

السعودية في الصدارة

واصلت السعودية قيادة دول التعاون الخليجي، مستحوذة على أكبر حصة من صناديق الاستثمار المشتركة وصناديق المؤشرات المتداولة الموجهة للمستثمرين الأفراد، تليها الإمارات والكويت، كما حافظت «المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية» و«المؤسسة العامة للتقاعد» بالملكة على لقب أكبر صناديق للتقاعد في المنطقة.

الصناديق السيادية تعزز استثماراتها الطاقة على حساب الدولار وحجم الأصول يتجاوز 29 تريليون دولار



الجيوسياسية، مع زيادة التركيز على أصول الطاقة وتنامي المخاوف بشأن مستقبل الدولار.

وشمل الاستطلاع الذي أجرته “Invesco” نحو 90 صندوقاً سيادياً و54 بنكاً مركزياً، حيث أكد المشاركون أن الرسوم الجمركية، وإغلاق الممرات البحرية، والحروب في أوكرانيا والشرق الأوسط، دفعتهم إلى البحث عن محافظ استثمارية أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات.

وأظهر الاستطلاع أن 80% من المشاركين يعتبرون أمن الطاقة والبنية التحتية المرتبطة بالتحول في قطاع الطاقة من أكثر الاستثمارات قدرة على تعزيز مرونة المحافظ وذلك على حساب الدولار، فيما ارتفعت حصة استثمارات البنية التحتية إلى نحو 9% من أصول الصناديق السيادية خلال عام 2026.

كان تقرير صادر عن “Global SWF” قد أفاد بأن الصناديق السيادية العالمية رفعت أصولها المدارة إلى مستوى قياسي بلغ 15 تريليون دولار في عام 2025، مدفوعة بقوة الأسواق وتوسع الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا.

وأشار التقرير إلى أن الصناديق السيادية ضخت نحو 66 مليار دولار في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي خلال 2025، حيث تصدرت صناديق الشرق الأوسط المشهد الاستثماري.

وفي هذا السياق، كانت الصناديق الخليجية السبعة الكبرى مسؤولة عن 43% من إجمالي الاستثمارات العالمية للصناديق السيادية، بقيمة قياسية بلغت 126 مليار دولار.

ويوجد في العالم أكثر من 90 صندوق ثروة سيادي تدير أكثر من 8 تريليونات دولار وفقاً للمنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية وهي منظمة تضم حوالي 50 صندوقاً سيادياً ومقرها في لندن.

الصناديق السيادية إلى 30% في 2026 مقارنة بـ 32% في العام السابق، بينما استقرت أدوات الدخل الثابت عند 29%، في حين واصلت الأصول البديلة غير السائلة نموها لتصل إلى 24% من إجمالي الأصول.

وسجلت الاستثمارات في الأسهم الخاصة ارتفاعاً إلى 7.4% مقارنة بـ 7.1%، فيما صعدت البنية التحتية إلى 9%، محافظة على موقعها كأسرع فئات الأصول البديلة نمواً خلال السنوات الخمس الماضية، وفقاً لما نقلته «بلومبرغ»، واطلعت عليه «العربية Business».

وكشفت الأمثلة العملية عن توجهات أكثر جرأة، إذ تدرس صناديق سيادية في أمريكا الشمالية مضاعفة استثماراتها في الائتمان الخاص خلال خمس سنوات، بينما ترى صناديق تنموية في الشرق الأوسط أن فرص الذكاء الاصطناعي يمكن اقتناصها عبر الائتمان الخاص والبنية التحتية.

وفي السياق ذاته، أعادت البنوك المركزية تسليط الضوء على الذهب، حيث توقع أكثر من ثلثها زيادة مخصصاته خلال السنوات الثلاث المقبلة، مستفيدة من دوره كملأذ آمن وأداة للتحوط ضد التضخم.

وأعادت هذه التحركات صياغة مفهوم التنويع التقليدي، بعدما فقدت السندات دورها التاريخي كأداة تحوط في مواجهة تقلبات الأسهم، مع تحرك الفئتين في الاتجاه ذاته خلال السنوات الأخيرة، ما دفع المستثمرين إلى تصميم محافظ أكثر مرونة قادرة على مواجهة سيناريوهات اقتصادية متباينة.

حجم الأصول

كما أظهر استطلاع أن الصناديق السيادية والبنوك المركزية، التي تدير أصولاً تتجاوز 29 تريليون دولار، تعيد هيكلة محافظها الاستثمارية في ظل تصاعد المخاطر

دفعت المخاطر المتزايدة في الأسواق العالمية أكبر المستثمرين الحكوميين إلى إعادة هيكلة محافظهم، بعدما اتجهت الصناديق السيادية والبنوك المركزية نحو زيادة استثماراتها في الأصول الخاصة والأقل سيولة، على حساب الأسهم والسندات التقليدية.

وكشفت بيانات مسح أجرته «إنفيسكو» أن نحو ثلث الصناديق السيادية يخطط لزيادة مخصصاته في الائتمان الخاص والأسهم الخاصة والبنية التحتية خلال عام 2026، بينما يسعى قرابة خمسها إلى تقليص تعرضه للأسهم، في خطوة تعكس تحولاً واضحاً في استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل.

وجاء هذا التحول استجابة لمجموعة من المخاطر، من التضخم والتوترات الجيوسياسية إلى تركيز الأسواق، والتي أضعفت فعالية النماذج التقليدية المعتمدة على توزيع الأصول بين الأسهم والسندات، ودفع المستثمرين للبحث عن بدائل تحقق توازناً أفضل.

وفي المقابل، واجهت قطاعات الائتمان الخاص والأسهم الخاصة تحديات تتعلق بارتفاع التقييمات وتزايد الانكشاف على شركات البرمجيات المهددة بتقلبات الذكاء الاصطناعي، ما أدى إلى انسحاب بعض المستثمرين الأفراد من صناديق الإقراض المباشر.

وأكدت مؤسسات استثمارية أن الأصول الخاصة، رغم عدم حصانتها من الصدمات الاقتصادية، توفر ميزة انخفاض السيولة، ما يجعلها ملائمة للمستثمرين ذوي الأفق الطويل مثل الصناديق السيادية والبنوك المركزية التي تدير أصولاً بنحو 29 تريليون دولار، خاصة أنها لا تخضع لإعادة تسعير يومي كما هو الحال في الأسواق العامة.

وأظهرت البيانات تراجع حصة الأسهم في محافظ

أبرز صفقات صناديق الثروة السيادية العربية في عام 2026

السنوية التقديرية نحو 30 مليار دولار في أبريل 2026، أي أكثر من ضعف مستواها المسجل قبل شهرين فقط، البالغ 14 مليار دولار في فبراير الماضي.

- شراكة بقيمة 25 مليار دولار مع (Goldman Sachs) الصندوق السيادي المشارك: جهاز قطر للاستثمار

في يناير 2026، وقع جهاز قطر للاستثمار مذكرة تفاهم مع مجموعة غولدمان ساكس لإدارة الأصول (Goldman Sachs Asset Management) لتوسيع شراكتهما الاستراتيجية. ويستهدف الجهاز الالتزام باستثمار 25 مليار دولار في صناديق مُدارة وفرص استثمارية مشتركة، تشمل قطاعات: الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، والبنية التحتية الرقمية، والائتمان الخاص. كما وسَّعت غولدمان ساكس مكتبها في الدوحة، ليصبح أكبر مكتب إقليمي لإدارة الأصول. في حين يُصنف جهاز قطر للاستثمار بوصفه تاسع أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم، بأصول مُدارة تبلغ 600 مليار دولار، وفقًا لمعهد (SWFI) بينما بلغت قيمة الأصول التي تُشرف عليها غولدمان ساكس، نحو 3.7 تريليون دولار حتى مارس 2026.

- جولة التمويل من السلسلة (E) لشركة (xAI) بقيمة 20 مليار دولار

الصناديق السيادية المشاركة: جهاز قطر للاستثمار، وشركة (MGX) التابعة لمبادلة للاستثمار، وشركة هيومين التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي في يناير 2026، انضم كل من: جهاز قطر للاستثمار، وشركة إم جي إكس (MGX) الإماراتية، إلى جولة التمويل من السلسلة (E) لشركة (xAI) بقيمة 20 مليار دولار، إلى جانب مستثمرين آخرين، مثل (Valor Equity Partners) و (StepStone Group) و (Fidelity Management & Research Company) ما رفع تقييم الشركة إلى 250 مليار دولار، وفقًا لفوربس. وبعد شهر واحد، استثمرت شركة هيومين (-HU MAIN) المدعومة من صندوق الاستثمارات العامة السعودي، والمتخصصة في الذكاء الاصطناعي، نحو 3 مليارات دولار في (xAI) ضمن الجولة نفسها، قبيل استحواذ شركة سبيس إكس، التابعة للملياردير الأمريكي إيلون ماسك، على (xAI).



وهو ما يمثل قيمة إجمالية لحقوق الملكية تبلغ 10.7 مليار دولار، ونحو 33.4 مليار دولار قيمة مؤسسية. ومن المتوقع إتمام الصفقة في نهاية عام 2026 أو مطلع عام 2027، لتحويل شركة (AES) المدرجة في بورصة نيويورك، إلى شركة خاصة. فما تُعد (AES) من أكبر موردي الطاقة النظيفة للشركات عالميًا، إذ وقعت اتفاقيات لتزويد شركات تكنولوجيا كبرى بالطاقة بقدرة 11.8 غيغاوات، كما حققت إيرادات بلغت 12.2 مليار دولار خلال عام 2025.

- جولة التمويل من السلسلة (G) لشركة (Anthropic) بقيمة 30 مليار دولار

الصناديق السيادية المشاركة: مبادلة عبر شركة (MGX) وجهاز قطر للاستثمار

شاركت شركة إم جي إكس (MGX) ومقرها أبوظبي وجهاز قطر للاستثمار، إلى جانب أكثر من 10 مستثمرين عالميين رئيسيين، في جولة التمويل من السلسلة (G) لشركة (Anthropic) بقيمة 30 مليار دولار، بقيادة كل من (GIC) و (Coatue) وبمشاركة (MGX) و (D. E. Shaw Ven-) و (Founders Fund) و (Dragoneer) و (Iconiq). ورفعت الجولة تقييم الشركة إلى 380 مليار دولار في فبراير 2026، بينما يُتوقع أن تُسهّم هذه الاستثمارات في تسريع بحوث الشركة وتوسيع بنيتها التحتية. في حين اشتهرت (Anthropic) بتطوير روبوت الدردشة المدعوم بالذكاء الاصطناعي (Claude) وبلغت إيراداتها

خليجية، منها: صندوق الاستثمارات العامة السعودي، وشركة العمد القابضة (إعماذ) الإماراتية، وجهاز قطر للاستثمار. في أبريل الماضي، أظهرت الإفصاحات التنظيمية، أن حصة صندوق الاستثمارات ستبلغ 15.1%، بينما ستملك إعماذ وجهاز قطر للاستثمار حصتين بواقع 12.8% و 10.6% على التوالي. بذلك، سيستحوذ المستثمرون الخليجيون الثلاثة على نحو 38.5% من أسهم (Paramount Skydance) بالكامل، عبر أسهم الفئة (B) التي لا تملك الحق في التصويت، أو تمثيل داخل مجلس الإدارة. في حين يُنظر إلى هذه الصفقة بوصفها واحدة من أكبر صفقات الإعلام في التاريخ، وأكبر صفقة نقدية بالكامل على مستوى الشركات، إذ سنُشئ كيانًا ترفيهيًا عملاقًا يضم علامات بارزة مثل (HBO) و (CNN) و (CBS) و (Paramount+) و (+discovery) و (MTV) و (Nickelodeon) وغيرها.

- الاستحواذ على شركة (AES) بقيمة 33.4 مليار دولار الصندوق السيادي المشارك: جهاز قطر للاستثمار

في مارس 2026، انضم جهاز قطر للاستثمار إلى تحالف يقوده صندوق (Global Infrastructure Partners) التابع لشركة بلاك روك، ويضم أيضًا شركة (EQT) وصندوق تقاعد موظفي القطاع العام في ولاية كاليفورنيا، للاستثمار في شركة الطاقة النظيفة الأمريكية (The AES Corporation). وسيستحوذ التحالف على الشركة مقابل 15 دولارًا للسهم الواحد نقدًا،

في ظل مؤشرات نمو قوية، استحوذت 7 صناديق ثروة سيادية خليجية، من الإمارات والسعودية وقطر والكويت، على 43% من إجمالي رأس المال الاستثماري المملوك للدول عالميًا خلال عام 2025، وفقًا لبيانات (Global SWF). وعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية، تُكثف صناديق الثروة السيادية العربية جهودها، حيث أبرمت صفقات بارزة خلال أول 4 أشهر من عام 2026.

- جولة تمويل (OpenAI) بقيمة 122 مليار دولار الصندوق السيادي المشارك: مبادلة عبر (MGX)

برزت شركة إم جي إكس (MGX) الاستثمارية في أبوظبي، والمدعومة من شركة مبادلة للاستثمار، كأحد المشاركين الرئيسيين في جولة تمويل شركة (OpenAI) البالغ قيمتها 122 مليار دولار في مارس 2026، وهو ما رفع تقييم الشركة إلى 852 مليار دولار. وتُعد هذه الصفقة أكبر جولة تمويل خاصة في التاريخ. بينما قادت شركة أمازون الجولة باستثمار بلغ 50 مليار دولار، وشاركت كل من إنفيديا ومجموعة سوفت بنك باستثمارات بلغت 30 مليار دولار لكل منهما، إلى جانب (MGX) كمستثمر رئيسي مشارك. تحقق الشركة حاليًا إيرادات شهرية تصل إلى ملياري دولار، وتضم أكثر من 900 مليون مستخدم نشط أسبوعيًا عبر روبوت الدردشة المدعوم بالذكاء الاصطناعي (ChatGPT). كما يجعل هذا الاستثمار الرأسمالي شركة (MGX) داعمة لـ3 من أبرز الشركات المتنافسة في مجال الذكاء الاصطناعي: (OpenAI) و (Anthropic) و (xAI).

- استحواذ (Paramount Skydance) على (Warner Bros. Discovery) بقيمة 110 مليارات دولار

الصناديق السيادية المشاركة: صندوق الاستثمارات العامة السعودي، شركة العمد القابضة (إعماذ) وجهاز قطر للاستثمار في فبراير 2026، اتفقت شركة (Paramount Skydance) على الاستحواذ على شركة (Warner Bros. Discovery) مقابل 31 دولارًا للسهم الواحد نقدًا، ما قيّم الشركة عند 81 مليار دولار من حقوق الملكية، و110 مليارات دولار من القيمة المؤسسية. وشملت الصفقة تمويلًا من صناديق ثروة سيادية

منتجو الشرق الأوسط يواصلون شحن النفط والغاز

وأظهرت بيانات مجموعة بورصات لندن أن ناقلتين عملاقتين دخلتا المضيق الأحد ورستا في ميناء بالإمارات لتحميل النفط الخام. وقالت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) إنها لا تعلق على مواقع سفنها وتحركاتها ومساراتها.

وتعمل إيران أيضا على تسريع عمليات تحميل النفط بعد أن رفعت واشنطن العقوبات عن صادراتها لمدة 60 يوما. ووفقا لشركة المعلومات البحرية «ويندوارد»، قامت طهران يوم السبت بتحميل النفط في وقت واحد من مينائي التصدير التابعين لها في جزيرة خارك، وذلك للمرة الأولى منذ ما يقرب من أسبوع.

وأظهرت بيانات كبلر أن ناقلتي نفط عملاقتين ترفعان العلم الإيراني دخلتا المضيق يوم السبت، في حين تم شحن حوالي 8 ملايين برميل من النفط الخام الإماراتي والقطري على متن 4 ناقلات عملاقة في بداية الأسبوع.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي المسال، ظهرت ناقلتان إضافيتان في بيانات تتبع السفن غربي المضيق يوم 26 يونيو، في حين غادرت ناقلتان أخريان محملتان بالغاز الطبيعي المسال مضيق هرمز خلال بداية الأسبوع.

أظهرت بيانات شحن أن المنتجين في الشرق الأوسط يواصلون تحميل النفط والغاز الطبيعي المسال على الرغم من الهجمات الجديدة على السفن في مضيق هرمز وتجدد الضربات بين الولايات المتحدة وإيران في الأيام القليلة الماضية.

وتباطات حركة شحن النفط والغاز في المضيق بعد أن أدت مهاجمة سفينة حاويات يوم الخميس وناقلة نفط يوم السبت إلى تبادل الضربات من جديد، مما أدى إلى تهديد الاتفاق المؤقت بين واشنطن وإيران.

لكن مسؤولا أمريكيا قال الأحد إن البلدين اتفقا على وقف الأعمال القتالية واستئناف المحادثات بشأن الممر المائي الاستراتيجي، وفق وكالة «رويترز».

وأظهرت بيانات مجموعة بورصات لندن الاثنين أن ناقلة نفط عملاقة رابعة، قادرة على حمل مليوني برميل من النفط، شوهدت بينما يجري تحميلها في ميناء رأس تنورة السعودي. ووفقا للبيانات، جرى تحميل 3 ناقلات عملاقة أخرى بالنفط وأغلقت أنظمة التتبع الآلي الخاصة بها منذ مغادرتها الميناء خلال بداية الأسبوع. وأظهرت البيانات أن إحدى هذه الناقلات العملاقة ظهرت الاثنين بعد خروجها من المضيق، وتتجه الآن نحو اليابان.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

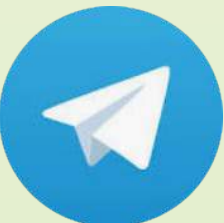
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«فيتش»: ضغوط الائتمان العالمي تتزايد.. وغالبية التصنيفات تحافظ على «نظرة مستقرة»



قالت وكالة فيتش إن الضغوط على البيئة الائتمانية العالمية زادت بشكل كبير منذ توقعاتها السابقة في ديسمبر، مدفوعة بشكل رئيسي بتداعيات الحرب الإيرانية وصدمة إمدادات النفط الناتجة عنها، لكنها أكدت أن هذه الضغوط لم تنعكس بشكل واسع على التصنيفات العالمية، حيث لا تزال غالبية التصنيفات عند نظرة مستقرة.

وأوضحت الوكالة أن عددا أكبر من القطاعات التي تقيّمها يواجه توقعات أضعف لعام 2026، مع احتمال تراجع ظروف التشغيل أو أداء الأصول في ما يصل إلى ثلث القطاعات مقارنة بعام 2025.

وأضافت فيتش أن صدمة النفط كانت كبيرة، خصوصا مع الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز لنحو أربعة أشهر، لكنها تتوقع تراجع خام برنت إلى 70 دولارا للبرميل بحلول الربع الرابع من 2026.

كما أشارت فيتش إلى أن طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وفرت دعما مهما للتجارة العالمية، خاصة لمصدري التكنولوجيا في آسيا، بينما ساعد الإنفاق الرأسمالي القوي في الولايات المتحدة ومعنويات المستثمرين المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في دعم الطلب.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf